

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٧٩٧

الثلاثاء، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوفارت	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيدة توروويتيتش
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

21-15263 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة نجيبة النجار، العضو المؤسس ومديرة البرامج في مركز "إس أو إس" لتطوير قدرات الشباب.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد مارتن غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء مجلس الأمن على الشرف الذي حظيت به في العمل كمبعوث خاص للأمين العام إلى اليمن على مدى السنوات الثلاث الماضية. ستكون هذه آخر إحاطة إعلامية لي أمام المجلس بهذه الصفة. وأود أن أضيف أنني ممتن بصفة خاصة للرئيس عبد ربه منصور هادي منصور على أنه منحني ثقته في هذه المهمة.

لطالما وصفت الأمم المتحدة اليمن بأنه أسوأ أزمة إنسانية من صنع الإنسان في العالم، وكما سمعنا بوضوح من مارك لوكوك خلال هذه الأشهر العديدة. وأود أن أشدد على عبارة "من صنع الإنسان" في ذلك البيان. إن إنهاء الحرب هو خيار. إن رجالا ونساء وأطفالا يمنيين يعانون كل يوم لأن أصحاب السلطة أضاعوا الفرص المتاحة لهم لتقديم التنازلات اللازمة لإنهاء الحرب. ونتيجة لذلك يضطر اليمنيون إلى العيش في ظل العنف وانعدام الأمن والخوف، مع فرض قيود على حريتهم في التنقل وحرية التعبير. ولعل الأمر الأكثر مأساوية هو أننا نشهد تبدد آمال وتطلعات جيل من الشباب اليمني نحو مستقبل سلمي.

لا يمكن لأي قدر من المساعدة الإنسانية التعويض عن آفاق مستقبل أكثر إشراقا. إن التسوية السياسية عن طريق التفاوض هي وحدها التي يمكنها حقا تغيير الوضع في اليمن. فالمطلوب هو تسوية سياسية تنهي الحرب وتقيم السلام العادل والمستدام. ويتعين على أطراف الصراع أن تتحلى بالشجاعة الكافية وأن تكون على استعداد لاختيار ذلك الطريق بدلا من مواصلة الصراع. على مدى السنوات الثلاث الماضية من مهمتي في اليمن، أتاحنا العديد من الفرص للأطراف، ولكن دون جدوى. الوسيط ليس مسؤولا عن الحرب أو عن السلام. فليس من امتيازات الوسيط، أو الوسيطة، امتلاك القدرة على إنهاء الحرب، على الرغم من الافتراض الشائع بعكس ذلك. امتياز الوسيط هو أن يقدم للطرفين السبل التي يمكن بها أن تنتهي الحرب – ومرة أخرى، في هذه الحالة، حتى الآن، دون جدوى.

أود أن أشكر أعضاء المجلس – الذين أظهروا وحدة في الهدف بشأن اليمن – وخاصة الولايات المتحدة وكذلك المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وغيرها، على دعمهم الدبلوماسي الدؤوب والقوة الدبلوماسية الكبيرة المكرسة لدعم جهودنا في جولة الوساطة الأخيرة هذه. فلم يكن هناك نقص في الإرادة أو الجهد.

وأود في هذا السياق أن أؤكد على ثلاث نقاط: كما يعلم الأعضاء، فقد أجريت خلال العام ونصف العام الماضيين جولات من الدبلوماسية المكوكية مع الأطراف بشأن مسائل كثيرا ما وصفتها للمجلس ولا حاجة إلى تكرارها هنا اليوم. ومع الأسف الشديد فإنني أبلغ اليوم بأن الأطراف لم تنبذ خلافاتها حتى الآن. واسمحوا لي أن أكرر بوضوح لأعضاء المجلس مواقف الأطراف، كما أفهمها، من أجل سجل التاريخ، على أقل تقدير.

تصر جماعة أنصار الله على التوصل إلى اتفاق منفرد بشأن موانئ الحديدة ومطار صنعاء كشرط مسبق لوقف إطلاق النار وبدء العملية السياسية. وفي الواقع، في مقابلتي الأخيرة والمفيدة مع زعيم

أنصار الله عبد الملك الحوثي في صنعاء، قال لي إن جماعة أنصار الله لن تبدأ المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار إلا بعد تنفيذ اتفاق بشأن الموانئ والمطار. ولم يكن ذلك كافياً. فمن ناحية أخرى أصرت حكومة اليمن، كما نعرف جيدا، على أن يتم الاتفاق على جميع تلك المسائل – الموانئ والمطار ووقف إطلاق النار وبدء العملية السياسية – وتنفيذها كحزمة، لا سيما مع التركيز على بدء وقف إطلاق النار. وقد قدمنا حلولا مختلفة للتقريب بين تلك المواقف. للأسف، لم يُقبل حتى الآن أي من هذه الاقتراحات. ويحدوني أمل كبير، كما يحدونا جميعا دون شك، بأن الجهود التي تبذلها سلطنة عمان على وجه الخصوص، وكذلك غيرها من الجهود، عقب زياراتي إلى صنعاء والرياض، سوف تؤتي ثمارها وأن نرى قريبا تحولا مختلفا في مصير اليمن.

وأود أن أؤكد – كما لو كان من الضروري التأكيد – على أن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني سيكون له قيمة إنسانية لا يمكن إنكارها: إنه عمل إنساني أن نتفق على بدء وقف إطلاق النار. فمن شأن ذلك أن يسمح بإسكات دوي المدافع، وفتح الطرق الحيوية، بما في ذلك الطرق في مأرب وتعز وأماكن أخرى، والعودة إلى الشعور بالأمن للشعب اليمني، وخاصة للمدنيين الذين يعيشون بالقرب من الخطوط الأمامية المتعددة في اليمن. وأود أن أضيف أن مأرب ليست سوى واحدة من عدة جبهات، ولكن عدد الشباب الذين أُزهقت أرواحهم هناك في العام الماضي غير معقول. كما أود أوضح أن استمرار إغلاق مطار صنعاء، وكذلك القيود الواسعة النطاق المفروضة على الوقود عبر موانئ الحديدة، لا مبرر لهما ويجب معالجتهما على وجه السرعة. وقد تأخرنا كثيرا بالفعل عن القيام بذلك، كما ذكرنا السيد لوكوك مرارا وتكرارا.

وفي تعز، المدينة الرائعة في قلب اليمن، شهد الناس ست سنوات من الحرب الضروس، وشهدنا العديد من التقارير الشجاعة عن الحالة هناك من الصحفيين. وقنص الأطفال صورة من الصور التي لا تفارق مخيلتي، وأنا متأكد من أنها تسبب لنا الصدمة جميعا. وقد عانى هؤلاء الناس من قصف منتظم لمنازلهم ومدارسهم. ويصعب الوصول إلى المدارس بالفعل بسبب الألغام الأرضية التي تعوق الطرق المؤدية إلى المدارس وأماكن العبادة. وهناك أيضا عوائق غير عادية تحول دون الحصول على عمل من أجل توفير سبل العيش الأساسية للأسر. وينبغي ألا يعيش أحد على هذا النحو، ومن العار علينا جميعا أن الاتفاقات المبرمة في ستوكهولم بشأن تعز لم تسفر عن أي نتائج على الإطلاق.

وقد شمل اتفاق ستوكهولم اتفاق الحديدة التاريخي، الذي أرسى وقف إطلاق النار في تلك المحافظة الساحلية ذات الموقع الاستراتيجي. وسمح بتوزيع السلع الحيوية، بما في ذلك الأغذية، التي تصل عبر موانئ البحر الأحمر، التي كانت قد تعطلت في السابق بسبب الخطوط الأمامية المتقلبة. كما أسفر اتفاق الحديدة، الذي أبرم في أواخر عام ٢٠١٨، عن انخفاض كبير في عدد القتلى والجرحى المدنيين بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة. وهذا لا يعني أن التحديات الصارخة لا تزال قائمة في الحديدة. وكما سنسمع من الفريق أبهيجيت غوها في وقت لاحق، فإن انتهاكات وقف إطلاق النار تحدث يوميا. وبالإضافة إلى ذلك، لم يحرز تقدم كاف بشأن إعادة تنشيط اللجنة المشتركة لتنسيق إعادة الانتشار، وهي عنصر حاسم لضمان وقف إطلاق النار منذ تعليق عمل اللجنة في آذار/مارس ٢٠٢٠، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلها الفريق غوها وزملاؤه في بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

كما أدت الحرب إلى تفاقم الانقسامات في المحافظات الجنوبية. وقد اقتربت الحالة هناك بشكل خطير في عدة مناسبات من النزاع الشامل. ومن أجل عملية السلام التي نناقشها هنا خلال هذه الإحاطات الشهرية، وأملا في تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل، فإن الشراكة القائمة بين حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي – بفضل الجهود الاستثنائية والمستمرة للمملكة العربية السعودية – يجب أن تستمر على الإطلاق. وبطبيعة الحال، فإن انعدام الثقة عميق، وهناك اختلافات كبيرة في الرأي حول الكيفية التي ينبغي بها بناء مستقبل اليمن. ولكن

السبيل الوحيد للخروج من هذا المستنقع هو أن تلتزم قيادة حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي – كما فعلت في اتفاق الرياض – بحل خلافاتهما من خلال الحوار الآن، ومن خلال المفاوضات السياسية في الأجل الطويل.

وأعلم أنني أرسم صورة قاتمة، ولكنني أود أيضا أن أؤكد، على النقيض من ذلك، على إنجازات اليمنيين الذين – كما نعلم جميعا وكما سنسمع من مقدم الإحاطة لدينا بكل تأكيد – يعملون كل يوم لفتح الطرق وإطلاق سراح السجناء، بغض النظر عن مآل الوساطة الدبلوماسية بين قادتهم. فقد شكل اليمنيون تحالفات ونفذوا مبادرات تمتد من المنابر الإعلامية غير الحزبية إلى تعبئة وتنظيم ونشاط المجتمع المدني وشبكات سلامة المجتمعات المحلية. وتلك الجهود الشجاعة هي أمل ومستقبل هذا البلد الرائع، الذي يشهد حالة مأساوية الآن. ومن واجبنا أن ندعمهم ونستمع إليهم ونفهم قادتهم.

وأود أن أتوقف لحظة لتركيز ما تبقى من ملاحظاتي اليوم على ما أحاول أن أتعلمه من السنوات الثلاث الماضية من مهمتي.

إن اليمن قصة فرص ضائعة. وذلك ليس لأن فرص الهروب من النزاع ليست متكررة أو واضحة. ولكن أريد أن أكون واضحا – إن الأمر يتعلق باتخاذ قرارات صعبة. فإنهاء الحرب قرار صعب يتطلب قيادة واثقة مستعدة لتقديم التنازلات، وهو دائما جزء أساسي من القرارات التي يتعين اتخاذها للانتقال من الحرب إلى السلام. وهذه مسؤولية ثقيلة. وخلال مشاركتي في جهود حل النزاعات من هذا النوع طوال مساري المهني، تعلمت أنه رغم وجود فرص إنهاء الحرب والانتقال إلى السلام في الكثير من الأحيان، فمن النادر جدا إيجاد الشجاعة اللازمة للاستفادة من هذه الفرص .

واليمن لا يختلف عن ذلك. ففي بعض الأحيان – وقد شاهدنا ذلك معا – اقترب القادة من اتخاذ ذلك الخيار الحاسم لتغليب كفة السلام على الحرب – بغية إسكات الأسلحة وبدء الحوار. وشهدنا لحظات الصلح والفرص، سواء في ستوكهولم قبل عامين، في تبادل الأسرى – الذي غالبا ما يكون أكثر فعالية عندما يقوم به الشعب نفسه دون مشاركتنا – أو في خفض التصعيد الذي حدث من وقت لآخر على جبهات اليمن العديدة. ولكن مرة تلو الأخرى، عندما يكون أحد الطرفين مستعدا للتوصل إلى حل توفيقي، يكون الطرف الآخر غير مستعد لذلك. وفي الوقت نفسه، فإن الجدل في وسائل التواصل الاجتماعي والتعليقات في اليمن ومن اليمن، التي تثور ضد العدو وضد الآخر، تطغى على أصوات هؤلاء النساء والرجال والأطفال الذين يختارون السلام يوميا – كما سنفعل جميعا –.

والأمر الذي أحبطني كثيرا خلال فترة عملي كمبعوث خاص هو عدم إجراء محادثات سلام شاملة. وبطبيعة الحال، أكدت مرارا وتكرارا على أولوية وأهمية العملية السياسية للتفاوض بشأن المسائل السياسية والأمنية الأساسية اللازمة لإنهاء الحرب وضمان السلام. وقد ذكرت هذا الأسبوع، بعد أن زرت الكويت قبل بضعة أيام، بأن آخر مرة جلس فيها الطرفان لمناقشة هذه المسائل كانت في الكويت في عام ٢٠١٦، قبل خمس سنوات. وهذا بالطبع أمر صادم جدا.

إن اليمن بحاجة إلى عملية سياسية شاملة، بل وإلى تسوية، إن أردنا الخروج من دورات العنف والنزاع التي سبقت هذه الحرب التي دامت خمس سنوات. وقد يستغرق الحوار، الذي نأمل أن يبدأ قريبا، وقتا طويلا. وسيكون معقدا ومتعدد الطبقات. وينبغي أن يساعد اليمنيين على تحديد عناصر التسوية السلمية. والمبادئ التوجيهية لتلك الرؤية، كما ناقشنا هنا في القاعة، واضحة بالفعل: الشراكة السياسية، والحكم الخاضع للمساءلة، والسيادة، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والمواطنة المتساوية.

والتسوية السياسية ينبغي أن تجسد مصالح مختلف أطراف النزاع. ويجب أن تضمن مصالح وحقوق أشد المتضررين من النزاع، وليس فقط أولئك الذين يديمون النزاع ويقودونه. إن مشاركاتي مع المجتمع المدني اليمني والنساء والقيادات والحركات المحلية والشباب على مدى السنوات العديدة الماضية – ومن شبه المؤكد أنها لم تكن بالوتيرة التي كان ينبغي أن تجرى بها – تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لي ولزملائي. إن الأطراف الفاعلة والمدافعين عن السلام هم الشركاء المتكاملون الذين نحتاج إليهم لتحديد خارطة الطريق تلك للسلام في اليمن.

والوقت ليس في صالح اليمن. وعلى مدار النزاع، تضاعفت أعداد الجهات الفاعلة المسلحة والسياسية وتجزأت. وقد ازداد التدخل الأجنبي، بدل أن يتضاءل. وما كان ممكناً من حيث حل النزاعات قبل سنوات بات غير ممكن اليوم، وما هو ممكن اليوم قد لا يكون ممكناً في المستقبل. وأعتقد أن من الممكن أن تدعو الحاجة إلى إعادة تحديد الأهداف الواقعية لعملية التفاوض بغية إجراء محادثة أو عملية دولية.

وأخيراً، ما برحت أطلب من الأطراف، خلال معظم فترة توليّ المنصب، أن توفر على الأقل الاحتياجات الإنسانية لشعبها. ولكن القيادة الحقيقية تتجاوز التطلع إلى الرفاه الفوري للشعوب التي تقودها هذه الأطراف وتمثلها إلى تأمين حقوق ومستقبل شعوبها. فهذه هي المعركة الحقيقية، وهي تنتظرنا.

وقلقي ليس بشأن وقف إطلاق النار بقدر ما هو بشأن المستقبل. وأود أن أكون واضحاً: إن اليمن بحاجة إلى مستقبل سياسي تعددي، ويجب أن تجسد عمليتنا السياسية ذلك بأقوى الطرق وأكثرها شمولاً.

ونعرف تمام المعرفة ما يريده الشعب اليمني. وهذا ليس بسرّ. فهذا بالضبط ما كان مجلس الأمن يقول دائماً إنه يريده أيضاً: الاستقرار القائم على الحقوق والحرية. ويحتاج اليمن، من أجل بقائه ورفاه مواطنيه، إلى حكومة مسؤولة أمام شعبها وموحدة في دعم الحقوق الأساسية، ويحتاج إلى اقتصاد منفتح ومزدهر مرتبط بالمنطقة وخارجها. ففي كل يوم من أيام هذه الحرب – كل يوم لا نحصل فيه على وقف إطلاق النار المنشود – يتعرض المستقبل لتهديد متزايد. فلنأمل، من أجل اليمن، في إنهاء هذه الحرب دون تأخير حتى نتمكن من بدء المعركة الحقيقية والأخيرة، وهي بالطبع المعركة من أجل السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): بعد عدة أسابيع من تولي هذه الوظيفة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ذهبت إلى اليمن مرة أخرى لأنني أردت أن أرى بنفسي ما يجري هناك وما يمكن أن يقوم به العالم للمساعدة. وعندما عدت، وصفت ما شاهدته، بما في ذلك هنا في مجلس الأمن: من قصف للمباني، وتجويع الأطفال حتى الموت، وتكدس الأسر في الخيام، وتفشي الأمراض، وانهيار الاقتصاد. وقلت إن السبيل الوحيد لوقف كل تلك المعاناة هو إنهاء الحرب. وفي غضون ذلك، أشرت إلى أن العالم يمكنه أيضا القيام بأشياء أخرى من شأنها أن تساعد مساعدة فورية: منها توفير حماية أفضل للمدنيين، وتيسير فرص وصول عمال تقديم الإغاثة، وتقديم المزيد من الأموال لوكالات الإغاثة، والمزيد من الدعم للاقتصاد اليمني. وستبدو هذه النقاط الخمس مألوفة. فبعد مضي ما يقرب من أربع سنوات، ما زالت هذه هي الأشياء التي نكرر طلبها كل شهر.

ولكنني اعتقدت آنذاك، كما أفعل الآن، أن العالم، بالعمل على كافة تلك المسائل الخمس، يمكن أن يحدث فرقا. وعلى مر السنين، شهدنا بعض الإنجازات الهامة. ففي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على سبيل المثال، أنهينا مجاعة كبيرة.

وهناك بعض المؤشرات المبكرة على أننا ربما نتمكن من وقف مجاعة كبيرة أخرى هذا العام أيضاً، على الرغم من أنني أود أن أؤكد أنه لا يزال من السابق لأوانه التأكد من ذلك، والكثير يعتمد على ما سيحدث في الأشهر الثلاثة المقبلة. ولكن تفادي مجاعة جماعية وشيكة في غضون ثلاث سنوات ليس نجاحاً، حتى لو تم تجنب الأسوأ. إنه فشل. ويمكن لملايين اليمنيين أن يشهدوا على ذلك. فحياتهم لا تفتأ تزداد سوءاً.

وهناك اتفاق واسع في الرأي على ما ينبغي عمله، بما في ذلك في مجلس الأمن. وعلينا أن نترجم ذلك الاتفاق إلى عمل، وهذا يعني أن على الجميع – وخاصة أطراف النزاع – أن يتخذوا إجراءات بشأن النقاط الخمس كلها التي ما برحنا نناقشها في هذه القاعة منذ سنوات.

فلنبدأ بحماية المدنيين. في المتوسط، يقتل أو يجرح ما لا يقل عن خمسة مدنيين جراء الأعمال العدائية في اليمن كل يوم. وكان شهر أيار/مايو الشهر الأكثر دموية حتى الآن هذا العام، حيث قتل أكثر من ٦٠ مدنياً في جميع أنحاء البلاد. وفي ١٠ حزيران/يونيه، ضرب هجوم

بالقذائف والطائرات بلا طيار مدينة مأرب – يبدو أن قوات أنصار الله شنته – مما تسبب في وقوع عشرات الضحايا المدنيين. كما ألحقت الانفجارات أضراراً بمسكن قريب لعمال الإغاثة. ولا يزال هجوم أنصار الله في مأرب يشكل تهديداً مباشراً لملايين الأشخاص، بمن فيهم أكثر من مليون يمني فروا من ديارهم ويأوون إلى المدينة وما حولها.

واستمرت الغارات الجوية والقصف والاشتباكات وغيرها من الحوادث في أجزاء أخرى من اليمن خلال الشهر الماضي أيضاً، مما تسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين في صعدة وتعز والحديدة وأماكن أخرى. ويجب على جميع الأطراف أن تحرص باستمرار على تجنب استهداف المدنيين والأهداف المدنية في جميع العمليات العسكرية. ويجب أيضاً أن تكون هناك مساءلة عن الانتهاكات الخطيرة. وكما كررت القول منذ عام ٢٠١٧، وكما أشار مارتن غريفيث في إحاطته، فاليمن بحاجة إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد.

وأود أيضاً أن ألفت الانتباه مرة أخرى إلى محنة المهاجرين واللاجئين. فبالأمس غرق قارب يحمل أكثر من ١٥٠ مهاجراً قبالة الساحل الجنوبي لليمن.

وتشير التقارير المحلية إلى أن ٢٥ جثة قد جرفتها المياه بالفعل إلى البر؛ ولا يزال عشرات الأشخاص في عداد المفقودين. ويواجه المهاجرون واللاجئون في اليمن بعض أخطر الظروف في العالم، وهم بحاجة إلى المزيد من الدعم.

والنقطة التالية هي تيسير وصول عمال الإغاثة. فوكالات الإغاثة تساعد الآن أكثر من ١٠ ملايين شخص كل شهر في اليمن، لكنها لا تزال تواجه عقبات كثيرة جدا. ومعظم المشاكل، وليس كلها، تقع في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله.

وقد ناقش كبار المانحين ومسؤولو الوكالة كل ذلك في اجتماع هام عقد في ١ حزيران/يونيه. ورحبوا بالتقدم المحرز خلال العام الماضي في مسائل مثل التقييمات والموافقات على المشاريع والبيانات البيومترية. لكنهم كانوا واضحين أيضا بأن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد، لا سيما لتيسير التقييمات المقبلة، والسماح لعمال الإغاثة بالسفر دون قيود لا مبرر لها، والاتفاق على إجراءات تشغيل موحدة لتسريع الموافقات على المشاريع وإصدار التأشيرات وغيرها من العمليات الروتينية.

وحيثما لا تستطيع الوكالات الإنسانية أن تقوم بما يفترض أن تضطلع به أصلا، يمكننا أن نتوقع انخفاض في التمويل ونقص في المعونة. ويتعين على الأطراف – وخاصة جماعة أنصار الله – بذل المزيد من الجهد لتيسير عمل الوكالات الإنسانية؛ ومن شأن ذلك أن يساعد في إقناع المانحين على تحقيق استدامة التمويل على مدار العام.

ونقطتي التالية تتعلق بتمويل العمليات الإنسانية. منذ اجتماع إعلان التبرعات في ١ آذار/مارس، انتقلت نسبة تمويل خطة الاستجابة من حوالي ١٥ في المائة إلى ٤٣ في المائة اليوم. وهذا تقدم كبير، وأود أن أشكر الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وألمانيا والاتحاد الأوروبي والآخرين الذين قدموا التمويل.

وحتى اليوم، أصبح الوضع المالي لعملية المعونة الأوسع نطاقا أفضل. وابتداء من هذا الشهر، يستأنف برنامج الأغذية العالمي تقديم حصص الإعاشة الكاملة لـ ٦ ملايين جائع من الذين تم تخفيض المعونة لهم سابقا. لكن الأموال ستبدأ قريباً في النفاد مرة أخرى. ففي آب/أغسطس، ستخفض اليونيسيف دعم الوقود لأنظمة المياه والصرف الصحي التي تخدم ٣,٤ ملايين شخص. وفي أيلول/سبتمبر، ستتوقف منظمة الصحة العالمية عن تقديم حزمة الحد الأدنى من الخدمات التي تتيح توفير الرعاية الصحية لـ ٦ ملايين شخص. وستشتد التخفيضات بعد ذلك. ولم تختف أخطار المجاعة والأمراض، بما في ذلك مرض فيروس كورونا والتشريد، وإذا لم يتم توفير المزيد من الأموال، فإن المزيد من الناس سيموتون.

ولذلك، أدعو مرة أخرى جميع المانحين إلى دفع التعهدات غير المسددة على الفور. وهناك أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من الوعود التي قطعت في حدث آذار/مارس، لم يتم دفعها حتى الآن، بما في

ذلك من بعض أكبر المانحين لليمن. كما أدعو المانحين إلى زيادة دعمهم وكفالة توزيع الأموال بطريقة متوازنة على جميع القطاعات التي نحتاج إلى تمويل الأنشطة فيها.

وفي سبتمبر/أيلول، تشارك السويد وسويسرا في استضافة حدث إنساني بشأن اليمن على هامش الجمعية العامة. ويهدف هذا الاجتماع إلى متابعة مؤتمر إعلان التبرعات الذي عُقد في ١ آذار/مارس، ومن المهم حقا أن يستغل المانحون الفرصة لزيادة دعمهم والإعلان عنه في ذلك اليوم.

وتتعلق نقطتي التالية بالاقتصاد اليمني الذي انهار نتيجة للنزاع. وهذا الانهيار الاقتصادي هو الذي يحرك العديد من الاحتياجات الشديدة، بما في ذلك خطر حدوث مجاعة.

وكما قلت من قبل في كثير من الأحيان، فإن أسرع طريقتين لمساعدة الاقتصاد هما تحرير الواردات التجارية وتعزيز سعر الصرف. لقد وافق مجلس الأمن قبل سنوات على أنه يجب أن تدخل الواردات التجارية عبر جميع الموانئ بكميات كافية. لكن ذلك لم يحدث بعد.

فقد بلغت واردات الوقود إلى الحديدة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو –٢٠ في المائة – أي خمس المستوى الذي كانت عليه خلال الفترة المماثلة من العام الماضي. ونتيجة لذلك، فإن أسعار الوقود آخذة في الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى زيادة تكلفة الغذاء والماء وكل شيء آخر، فضلا عن فرض تخفيضات في الخدمات الأساسية.

ولم تعوض زيادة واردات الوقود عبر عدن الارتفاع في الأسعار. وقد أذنت الحكومة مؤخرا لأربع سفن وقود بدخول الحديدة. وكانت آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش قد أذنت بمرورها جميعا في وقت سابق. وكانت إحداها تنتظر لأكثر من ستة أشهر للحصول على إذن من الحكومة للدخول.

وهذه الدورة من حالات النقص والإغاثة الجزئية، والقبضة الخانقة التي يتم فرضها ثم الإفراج عنها تدريجيا، مستمرة منذ عام بسبب التنازع على الإيرادات. ويتعين على الطرفين حقا أن يجدا حلا لذلك التنازع.

وقد عرض السيد غريفيث أفكارا كثيرة جدا للقيام بذلك؛ ويتعين النظر فيها. إن رفع القيود عن الواردات التجارية والامتناع عن التدخل في السوق المحلي سيساعدان الملايين من الناس.

والتدبير الثاني هو تعزيز سعر الصرف، لأن هذا هو المحدد الرئيسي لما يمكن للناس تحمله. إذ يبلغ سعر الدولار الأمريكي حوالي ٩٤٠ ريالا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة – وهو مستوى قياسي من الانخفاض. وفي أيار/مايو، تجاوزت أسعار سلة الغذاء ٥٥ ٠٠٠ ريال – وهو رقم قياسي. وهذان الأمران مرتبطان. فكلما انهار سعر الصرف، زاد سعر الغذاء، وبالتالي فإن المطلوب هو ما نجح سابقا: عمليات ضخ النقد الأجنبي في النظام المصرفي تساعد في استقرار الريال وخفض الأسعار. وآمل حقا أن يعمل شركاء اليمن بشكل وثيق مع الحكومة لتحقيق ذلك.

وأخيرا، أنتقل إلى مسألة التقدم نحو السلام. إنني أؤيد بقوة كل ما قاله السيد غريفيث أمام المجلس للتو. لقد أتيحت فرص كثيرة لوقف الحرب. ولكنّ الطرفين فشلا في الاستفادة من هذه الفرص. وكما قلت في البداية، ما فتئتُ أدعو إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد منذ أواخر عام ٢٠١٧. وسيمنح ذلك اليمنيين استراحة من العنف ويوجد حيزا لمزيد من المشاركة السياسية. وينبغي ألا تكون هناك شروط مسبقة. فالحرب لم تحل شيئا. وأناشد الطرفين أن يجربا شيئا مختلفا وأن يعطيا السلام فرصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة النجار.

السيدة النجار: أشكركم على إتاحة الفرصة لي لتقديم هذا العرض أمام هذا المجلس الكريم عن الوضع في اليمن. أقدم إحاطتي اليوم نيابة عن مركز SOS لتنمية قدرات الشباب والذي يعمل في مجال الحوكمة وبناء السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

أنا واحدة من ملايين النساء اليمنيات اللواتي يعانين من ويلات هذه الحرب. ففي أواخر شهر آذار/مارس ٢٠١٥ امتد الصراع إلى

عدن، وتساقطت علينا قذائف الهاون والصواريخ، مما اضطرنا أنا وعائلتي للهرب خوفاً إلى محافظة تعز، ولكنها لم تختلف كثيراً عن عدن، فمع كل غروب للشمس كنت أسمع صوت الدبابات وهي تمر من أمام الحي الذي أسكن فيه لتصعد إلى أعلى التلة وتهم بضرب القذائف باتجاه مدينة تعز، فنزحنا مرة أخرى هرباً من قذائف المدفعية إلى صنعاء ظنّاً منا أننا سنكون بأمان أنا وأسرتي ولكن للأسف لاحقنا قصف الطائرات. لا أستطيع أن أصف لكم الرعب الذي يلازمني، والعديد من اليمنيين مثلي، الذين تحملوا معاناة لا توصف على مدى ما يقرب سبع سنوات من الحرب.

يواجه اليمن اليوم أزمات كثيرة. ومع تصاعد القتال على الجبهات والتحديات التي تواجه التوصل إلى اتفاق للتهدئة، يتلاشى أمل تحقيق استقرار سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي في المستقبل القريب.

وفيما يخص الأزمة الاقتصادية، كانت اليمن أفقر دولة في المنطقة حتى قبل تصاعد الصراع، الذي أدى إلى خسارة ٩٠ بليون دولار من الناتج الاقتصادي. جعلت الانتكاسة الحادة للاقتصاد وتدهور العملة منذ اندلاع الحرب، إلى جانب التأثير المقلق لكوفيد-١٩، حياة الملايين من اليمنيين أكثر مرارةً في الوقت الذي يواجهون فيه نقصاً حاداً في الوقود وارتفاعاً مخيفاً في أسعار الحاجيات الأساسية للحياة وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه أو الرعاية الصحية، خاصة النساء، اللواتي تضررن كثيراً. وللبقاء على قيد الحياة، فإن العديد من النساء يلجأن لتخفيض مقدار ما يأكلنه من الطعام ليضمنّ ما يكفي لأطفالهن، يقللن عدد الوجبات في اليوم، أو يضطررن إلى استعارة الطعام من الأصدقاء أو الأقارب. أصبح من الطبيعي في اليمن أن تغرق العائلات في الديون لتلبية الاحتياجات الأساسية، وتتعرض النساء لضغوطات متزايدة في الوقت الذي يرتفع فيه عدد الأسر التي تعيلها النساء.

وفي ريادة المرأة اليمنية في الإغاثة الإنسانية وبناء السلام تقترب قوّة تحملنا لهذا الوضع من نقطة الانهيار. يشكل هذا الصراع ضغطاً هائلاً على النسيج الاجتماعي في مجتمعنا. ترتفع حدة التوترات منذ نشوب نزاعات محلية عنيفة، أما العنف القائم على النوع الاجتماعي فهو في ازدياد، وغالباً ما يتم الإبلاغ عنه بسبب خوف الناجين من التعرض للقتل أو الاحتجاز أو لمزيد من العنف، فضلاً عن الوصم المجتمعي وضعف دور الأمن وسيادة القانون.

على الرغم من صعوبة الوضع، فإن النساء يشكلن الغالبية العظمى - ثمانين بالمائة من العاملين في مقدمة صفوف الاستجابة الإنسانية، فقد عملت النساء اليمنيات على تقديم مساعدات إنسانية منقذة للحياة، حتى عندما كان المجتمع الدولي غير قادر على الوصول إلى المجتمعات التي هي في أمس الحاجة إليها. أما عندما كانت المدن تحت الحصار أو تصبح الطرقات غير آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية، تدخلت المرأة اليمنية للتفاوض على وقف إطلاق النار على المستوى المحلي ونجحت في دعوة الأطراف المتحاربة لفتح ممرات إنسانية.

في مجال عملي، أقوم بدعم الجهود الملهمة للشابات والشبان، للتوسط وحل النزاعات وبناء السلام. بينما يحتدم الصراع على المستوى الوطني - مع تهميش النساء والشباب إلى حد كبير من قبل أطراف النزاع والأمم المتحدة - نقوم بقيادة أجندة السلام في مجتمعاتنا حيث قامت النساء بدور مهم في معالجة التوترات القبلية والصراعات المجتمعية لأنهن يعرفن مجتمعاتهن المحلية - فهن على يقين باحتياجاتهم وكذلك الفهم الواسع للعوامل التي تساعد على خلق التوتر والخلاف.

تقوم النساء بكل هذا متحديات الصعاب، رغم تحديات معايير النوع الإجتماعية، وبدعم وموارد محدودة للغاية من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. وعلى نحو متزايد في العام الماضي، واجهت النساء في الشمال عقبة إضافية في جهودهن - حيث تفرض السلطات سياسة المحرم، ملزمة النساء باصطحاب ذكر من الأقارب عند السفر.

على الرغم من الدور الحاسم الذي قامت به المرأة اليمنية في العمل الإنساني وبناء السلام، إلا أنها استثنيت من الأدوار الرسمية والهادفة في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، واستُبعدت تمامًا من الحكومة اليمنية الجديدة - للمرة الأولى منذ عقدين.

يجب على الأمم المتحدة والحكومة اليمنية بذل المزيد من الجهود لضمان مشاركة المرأة الرسمية والمباشرة، وهو المعيار المنصوص عليه في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبالإضافة إلى ذلك، كما أقر هذا المجلس نفسه، تواجه الناشطات والحقوقيات اليمنيات التهديدات والترهيب والاعتداءات بسبب التعبير عن رأيهن والإفصاح عن الانتهاكات في مجتمعاتهن. ولضمان استمرار المرأة اليمنية في القيام بأدوار نشطة في الحياة العامة، من المهم جداً أن تتمكن من القيام بذلك دون خوف.

يشعر الشعب اليمني بالوحدة وخيبة الأمل لتخلي المجتمع الدولي عنه. فنحن بحاجة لمساعدتكم، نحتاجها الآن أكثر من أي وقت مضى.

لذلك نحث مجلس الأمن على التالي:

مضاعفة الجهود لإشراك أطراف النزاع وداعميهم لتأمين وقف إطلاق نار مستدام وشامل على مستوى الدولة، بما يتماشى مع القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠)، من شأنه أن يدعم الظروف القابلة للحياة ولحماية المدنيين، بمن فيهم النساء، ويؤدي إلى استئناف مفاوضات السلام. ويستدعي ذلك ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق الرياض كنقطة انطلاق لتحقيق الاستقرار والأمان للمجتمعات التي تعيش في المحافظات الجنوبية.

مزيداً من التنسيق وتحشيد الموارد مع الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي لها تأثير على أطراف النزاع، للإسراع بعملية سلام شاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب والمجتمع المدني من جميع الخلفيات السياسية وجميع مناطق اليمن، بما في ذلك الجنوب، في جميع المسارات والمراحل الدبلوماسية لعملية السلام، مع ضمان حصة لا تقل عن ٣٠٪ للنساء على وجه السرعة.

دعوة قيادة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة والمجتمع الدولي إلى زيادة الدعم للمنظمات المحلية والوطنية التي تقودها النساء اليمنيات ومنظمات حقوق المرأة، ولا سيما التمويل الأساسي والمرن والمستدام، والتأكيد علنًا على الجهود الحاسمة والشرعية للنساء من بناة السلام والعاملين في المجال الإنساني.

المبادرة والتنسيق مع الدول الأعضاء لتوفير حزمة إنقاذ اقتصادية فعالة ومستدامة لليمن. يجب أن تتضمن الحزمة تدابير فعالة ومستدامة للمساعدة في استقرار الاقتصاد وتقوية النظام المالي لمنع المزيد من الارتفاع في أسعار المواد الغذائية وتحسين الظروف المعيشية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة النجار على إحاطتها.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تماشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات على بياناتهم التي أدلوا بها اليوم، ولكن بصفة خاصة على عملهم خلال السنوات والأشهر القليلة الماضية. وأود أيضا أن أشكر مارك لوكوك بوصفه وكيل الأمين العام المنتهية ولايته، وأتطلع إلى مواصلة تعاوننا مع مارتن غريفيث في منصبه الجديد.

إن زيارة السيد غريفيث مؤخرا إلى صنعاء تستحق الثناء، لكنها تؤكد أيضا للأسف أن الحوثيين انتظروا حتى الأيام الأخيرة من ولايته لدعوته للعودة إلى صنعاء للمرة الأولى منذ أكثر من عام. وأعتقد أنه من الواضح أن الحوثيين لا يملكون الشجاعة لاحترام وقف إطلاق النار. وبدلا من ذلك، استهدفوا مرة أخرى الأسبوع الماضي مواقع مدنية في مأرب بشكل عشوائي بالصواريخ الباليستية، مما أسفر عن مقتل ١٠ مدنيين، ويوم الأحد، أصاب هجوم للحوثيين مدرسة سعودية. إنني أدين بشدة تلك الأعمال، وكذلك استمرار الحوثيين في قمع حقوق وحريات المرأة اليمنية وكذلك الأقليات الدينية والعرقية.

وأرحب بالإحاطة التي قدمتها السيدة النجار اليوم وأدرك بوضوح دعوتها إلى وقف لإطلاق النار مدعوم بالموارد والدعم للمنظمات التي

تقودها النساء من أجل طريق شامل للجميع نحو تحقيق السلام. وأنا واثق من أن آخرين سيشجعون المبعوث الخاص الجديد على النظر في كيفية العمل معكم عن كثب لجعل العملية أكثر شمولا وكفالة تمثيل مواقف النساء والشباب والأقليات تمثيلا حقيقيا في المستقبل.

وأود أيضا أن أشكر السيد لوكوك على جهوده الدؤوبة. في السنوات الماضية، ومع اندلاع النزاع في اليمن، ساعدت جهوده وجهود الأمم المتحدة في دعم من هم في أمس الحاجة وإنقاذ الأرواح.

ولكن أسوأ أزمة إنسانية من صنع الإنسان في العالم لا تزال مستمرة. ولا يزال النقص الحاد في الوقود يعصف باليمن، أي أن الوقود المستورد إلى الحديدة لا يمثل سوى ثلث ما هو متوقع عادة. وتدعو المملكة المتحدة الطرفين إلى إيجاد حل دائم لتلك المسألة. ويجب على الحوثيين كفالة توزيع واردات الوقود بشفافية، ويجب على الحكومة اليمنية ضمان تدفق موثوق ومستدام للوقود إلى شمال اليمن.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، اجتمع مجلس الأمن (انظر S/PV.8786) لمناقشة الحالة الخطيرة المتعلقةبناقلة النفط ”صافر“ – بعد عام من عقد المجلس لأول مرة مناقشة مكرسة لمسألة الناقلة (انظر S/2020/721). ومع ذلك، فإن الناقلة ليست آمنة بعد. وتقع مسؤولية هذه المسألة على عاتق الحوثيين. لقد سمعنا الحصيلة المدمرة إذ يمكن أن يعرض أسوأ سيناريو حياة ٦٧٠ ٠٠٠ شخص للخطر، وأن يستغرق الأمر عقودا للتخلص من الآثار. وبدلا من إخفاء العقبات البيروقراطية التي لا نهاية لها، يجب على الحوثيين المشاركة بشكل جوهري لتجنب كارثة محتملة.

وأخيرا، وكما قال السيد غريفيث، يدفع الشعب اليمني ثمنا باهظا للفرص الضائعة على مدى ست سنوات. وكما سمعنا، فإن وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد سيكون أول خطوة حاسمة على طريق مستقبل من الاستقرار والحقوق والحرية.

السيدة توروينيتش (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث والسيد لوكوك والسيدة النجار على إحاطاتهم صباح اليوم.

إن تصاعد مستوى العنف في اليمن وسط كل جهود خفض التصعيد مثار قلق. وتدين كينيا بشدة الحادثين المنفصلين للهجمات الصاروخية التي شنت في مأرب خلال الأيام العشرة الماضية، مما أسفر عن خسائر في الأرواح بين المدنيين الأبرياء. ونعرب عن تعازينا للأسر المتضررة، ولحكومة اليمن وشعبه على الأرواح التي أزهقت في تلك الهجمات المروعة والخسيسة. وينبغي عدم ادخار أي جهد في تقديم مرتكبي تلك الهجمات البغيضة على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية إلى العدالة.

ويشكل الانفجار الذي وقع في عبين مؤخرا وأودى بحياة ستة جنود ينتمون إلى المجلس الانتقالي الجنوبي تحذيرا صارخا من احتمال تصاعد الإرهاب. ويجب أن نظل يقظين تماما لهذه التهديدات الناشئة وأن نتخذ تدابير وقائية. وإلا فإن اليمن يمكن أن يصبح مُصدِّرا صافيا للإرهاب والتطرف العنيف إلى المنطقة، وعبر خليج عدن إلى القرن الأفريقي وما وراءه.

ومن المخيب للآمال أن بعض الأطراف تغتنم فرصة الاتصالات الدبلوماسية المكثفة لتوسيع نطاق تدخلاتها العسكرية بهدف تعديل مسار المفاوضات. ولذلك نحث جميع الأطراف على إبداء التزام سياسي صادق وحقيقي بوقف العنف، كحد أدنى. وتأمل كينيا في أن تسفر العملية الدبلوماسية الجارية عن تسوية شاملة تأخذ في اعتبارها احتياجات السكان.

ونوصي بقوة بأن تشمل عملية التسوية من أجل السلام والإنعاش تدابير معززة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تُسيَّر بطريقة تكفل عدم ارتداد المقاتلين السابقين الذين أعيد إدماجهم إلى النزاع المسلح أو تحولهم إلى التطرف على أيدي الجماعات الإرهابية.

ويجب أن تعترف جهود السلام أيضا بأن جيلا من الشباب اليمني حرم من التعليم بسبب النزاع الذي طال أمده. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يستثمر بصورة منهجية في الشباب من خلال بناء القدرات لتزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من كسب العيش اللائق والإسهام في التنمية الوطنية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية المتردية، ترحب كينيا بالخطوات التي اتخذتها البلدان المانحة لزيادة تمويلها لجهود الإغاثة الإنسانية. ونشجع تلك الدول على الوفاء بالتزاماتها وكفالة استمراريتها. وبهذا الخصوص، وتمشيا مع اتفاق الحديدة، نحث السلطات المعنية على تخفيف القيود المفروضة على واردات الوقود، التي تسبب أعباء إضافية بسبب تأثيرها على أسعار السلع الأساسية والعمليات الإنسانية والخدمات العامة الأساسية.

وترحب كينيا بالمناقشات بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والفريق الفني للحوثيين بشأن ناقلة النفط صافر. ونأمل في أن تؤدي تلك المحادثات إلى الانتشار السريع لفريق التفتيش، من أجل تجنب كارثة بيئية تلوح في الأفق وسيكون لها وقع مدمر على اليمن والمنطقة المحيطة به.

وأكرر التأكيد على أن أمن البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي أمر حيوي للمبادلات والأنشطة التجارية الدولية، وينبغي عدم تعريضه للخطر. وفي ذلك الصدد، يجب على العالم أن يتكلم بصوت واحد وأن يتخذ إجراءات جماعية في مواجهة جميع التهديدات التي يتعرض لها أمن مجالات الأنشطة البحرية تلك وقابليتها للاستدامة من الناحية التجارية.

وفي الختام، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر السيد غريفيث والسيد لوكوك على عملهما الشاق والتزامهما تجاه اليمن. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع السيد غريفيث في منصبه الجديد، ونتمنى للسيد لوكوك كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، على استعراضه العام للحالة في اليمن والخطوات التي اتخذها لإحياء عملية التفاوض الشاملة تحت رعاية الأمم المتحدة. ونشكر أيضا السيد مارك لوكوك على تقييمه للحالة الإنسانية في البلد، وقد استمعنا بعناية شديدة إلى السيدة نجيبة النجار.

يتابع الاتحاد الروسي عن كثب الوضع في اليمن، الذي دخل عامه السابع من الأزمة العسكرية والسياسية الحادة. وقد دعونا باستمرار الأطراف في اليمن إلى إنهاء العنف في أقرب وقت ممكن والتحرك نحو حل سلمي لخلافاتها. ولا يوجد بديل عن إجراء محادثات بين اليمنيين تأخذ في الاعتبار مصالح وشواغل الجميع.

وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد دعمنا لجهود الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذه المسألة. ونحن ممتنون للسيد غريفيث على عمله في اليمن على مر السنين، وعلى محاولاته لإيجاد الحلول وبدء المفاوضات بين الأطراف. لقد كانت مهمة صعبة دائما، ولا يزال هناك عمل جبار يتعين القيام به لتحقيق السلام. ويساورنا القلق إزاء استمرار العنف في مختلف أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، نرى هدفا مشتركا – وهو إيجاد تسوية شاملة ودائمة للمشاكل العديدة التي تحدق باليمن وشعبه، وإلى حد كبير، بجيرانه في المنطقة.

وقد نوقشت بالتفصيل مسألة إيجاد حل للأزمة اليمنية خلال المحادثات التي جرت في سوتشي في ٢٦ أيار/مايو بين وزير الخارجية سيرغي لافروف وأحمد بن مبارك، وزير الخارجية والمغتربين في اليمن، الذي قام بزيارة عمل لروسيا. وسنواصل بنشاط تشجيع السلطات اليمنية الرسمية وحركة أنصار الله والقوات اليمنية الأخرى على اعتماد نهج بناء والاستعداد لقبول الحل الوسط عند النظر في خلافاتها. ونرحب بالدور البناء لدول المنطقة في جهود الوساطة.

ونحن مقتنعون بأن وقف الأعمال العدائية ينبغي أن يقترن بسلسلة من تدابير بناء الثقة في المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية – الاقتصادية، مما سيساعد على التخفيف من حدة الحالة اليائسة للشعب اليمني، التي تصفها الأمم المتحدة بأنها أكبر أزمة إنسانية في العالم.

وندعو المانحين في ذلك الصدد إلى تقديم الدعم المالي اللازم للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. كما نؤكد على ضرورة رفع الحصار البحري والبري والجوي المفروض على اليمن بالكامل، وإزالة القيود المفروضة على إيصال الأغذية والأدوية والوقود وغيرها

من السلع الأساسية. ونذكر بأن المساعدة المقدمة يجب ألا تكون متحيزة أو تمييزية.

ونحن مقتنعون أيضا بإمكانية التوصل إلى حل مقبول للطرفين لقضية ناقلة النفط صافر، بعيدا عن المخططات السياسية الخفية. وندعو الأطراف المعنية، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إلى اتخاذ إجراءات بناءة.

وفي الختام، أود أن أدعو زملاءنا مرة أخرى إلى التعاون من أجل المصلحة المشتركة المتمثلة في خفض التصعيد عموما في المنطقة، بما في ذلك على أساس القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ذي الصلة، وكذلك المفهوم الروسي للأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر السيدة نجيبة النجار على كلماتها الصريحة والملهمة جدا هذا الصباح. فالاستماع إليها يذكرنا بوضوح بضرورة التوصل إلى حل عاجل للنزاع في اليمن. وبعد ست سنوات من الحرب، يستحق شعب بلدها مستقبلا يسوده السلام والرخاء. هذا ما نكرره دائما عندما نلتقي هنا، ويجب أن تتاح لجميع اليمنيين، بغض النظر عن الجنس أو العمر، كل فرصة ممكنة للقيام بدور كبير في تشكيل ذلك المستقبل.

وأود أن أقول للسيدة النجار إن اليمن بحاجة إلى نساء مثلها على الطاولة، سواء في محادثات السلام أو في الحكومة. نأسف حقا لاستبعاد المرأة من الحكومة الحالية. إن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة يمكن أن تفتح مسارات شاملة لبناء السلام لليمنيين العاديين ولأطفالهم، ولإعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات، كما قالت السيدة النجار صباح اليوم، وللعمل على مستوى المجتمع المحلي لنزع فتيل التوترات، ولبناء السلام الذي نواصل الحديث عنه، على الرغم من الصعاب. إن الأدلة تبين لنا أن النساء على طاولة السلام يمكن على الأقل أن يساعدن في تحقيق سلام أكثر استدامة. لقد كانت تلك هي تجربتنا في جزيرة أيرلندا في السنوات العشرين الماضية.

وأود أن أقول للأطراف في اليمن إن التمثيل المباشر للنساء ليس اختياريا؛ بل هو حقهن في واقع الأمر. ولقد كان مجلس الأمن موحدا في الدعوة إلى ذلك.

يمكن أن يكون لبناة السلام على مستوى القاعدة الشعبية، مثل السيدة النجار ومنظمات المجتمع المدني، تأثير قوي في استدامة تنفيذ وقف إطلاق النار وبناء سلام دائم.

وإليكم هنا رقم لافت للنظر: يمثل الشباب ٧٠ في المائة من السكان. إنهم يستحقون أيضا مكانهم في هذه المناقشة؛ فيجب أن يكونوا على الطاولة عندما يتعلق الأمر بالقضايا التي تؤثر بشكل حاسم على مستقبلهم. إننا نعتمد عليهم، بطبيعة الحال، في مواصلة ما نقوم به اليوم من أعمال لبناء السلام نحو مستقبلهم.

أود أن أحيي شجاعة السيدة النجار ونزاهة الرسالة التي وجهتها إلينا. نحن نعلم أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولكن أفكارها الملموسة والمتقدمة جدا هذا الصباح يمكن أن تصبح ذات يوم حقيقة واقعة. وعلينا جميعا على هذه الطاولة اليوم أن ننهي ذلك العمل حتى تتاح للشعب اليمني فرصة لتحقيق سلام حقيقي.

أود أن أتوجه بخالص الشكر لمارتن غريفيث، والذي كما قال لنا يختتم خدمته كمبعوث خاص بعد ثلاث سنوات مليئة بالتحديات. ونتطلع بشوق كبير إلى العمل معه في منصبه الجديد بصفته وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية. نحن نعلم أنه سيجلب إلى ذلك الدور ومسؤولياته الجديدة نفس الطاقة والتفاني اللذين جلبهما إلي المنصب الذي سيتركه. وعلى الرغم من "الصورة القاتمة" العامة التي رسمها لنا السيد غريفيث هذا الصباح، فقد تشجعنا مع ذلك بزيارته صنعاء للمرة الأولى منذ عام، وبالزخم الدبلوماسي المستمر الذي أفرزته جهود الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لوضع حد لهذا الصراع.

ومهما كانت القرارات صعبة، فإن الانتقال من الحرب إلى السلام لا يزال الخيار الوحيد، كما قال السيد غريفيث. لا يمكننا أن نتهرب من الحقيقة البسيطة وهي أن المطلوب الآن هو الإرادة السياسية الحاسمة

بين أطراف الصراع وأن تضع هذه الأطراف الشعب اليمني في المقام الأول بشكل قطعي، وأن تضع حدا نهائيا للعنف غير المعقول على أساس حوار سياسي شامل للجميع من أجل مستقبل البلد.

نكرر دعوتنا لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وندعو بصفة خاصة الحوثيين إلى الوقف الفوري للهجوم المميت على مأرب، والذي لا يزال يسبب، كما سمعنا، معاناة واسعة النطاق، وخاصة بالنسبة للموجودين في مخيمات غير رسمية.

إننا ندين بأشد العبارات الهجمات التي وقعت في وقت سابق من هذا الشهر على مدينة مأرب، والتي كان من بين ضحاياها أطفال. وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بمسؤولياتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية المدنيين. وتؤيد أيرلندا بالكامل عمل فريق الخبراء البارزين المعني باليمن وتدعو إلى تمكينه من الوصول الكامل وغير المقيد لكي يقوم بعمله.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى خدمته المتميزة والمخلصة في الأمم المتحدة. ونعلم أن جلسة هذا الصباح هي آخر جلسة له أمام المجلس لمناقشة الحالة في اليمن. لقد قام خلال فترة ولايته بتسليط ضوء تشتد الحاجة إليه على هذه الأزمة الإنسانية المأساوية. إننا جميعا مدينون له بالتقدير على اهتمامه بهذه المأساة.

للأسف، وكما سمعنا هذا الصباح، لا يزال انعدام الأمن الغذائي قائما عند مستويات الأزمة في جميع أنحاء البلد. ولا يزال الأثر الاقتصادي للصراع يؤدي إلى عواقب إنسانية وخيمة. فمن الصادم أن نسمع أن تكلفة الأغذية قد بلغت مستويات قياسية. المواد الغذائية الأساسية بعيدة المنال بالنسبة للملايين الذين يعانون من الجوع المزمن والحاد. ينبغي ألا يكون هناك حافز أفضل لوقف الحرب من إنهاء هذه المعاناة التي لا يمكن تبريرها.

وأخيرا، ناقش المجلس في وقت سابق من هذا الشهر ناقلة النفط صافر المتهالكة، والتي تشكل تهديدا إنسانيا وبيئيا لا يمكن إنكاره. وترحب أيرلندا بالجهود المتجددة الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن وصول فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة. ونكرر مرة أخرى دعوتنا إلى الحوثيين والأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسألة في أقرب وقت ممكن.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر المبعوث الخاص غريفيث، ووكيل الأمين العام لوكوك، والسيدة النجار على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة. ونود أيضا أن ننقل تحية المكسيك إلى الوفد اليمني.

يلاحظ بلدي المكسيك بقلق بالغ الزيادة الكبيرة في الاحتياجات الإنسانية، على النقيض من الموارد المحدودة المتاحة للاستجابة الشاملة.

إن التأثير غير المتناسب للصراع في اليمن على الفئات الضعيفة، وخاصة النساء والأطفال، يجعل من الضروري كسر حلقة الصراع وانعدام الأمن الغذائي. هناك بالفعل نحو ١٢ مليون شخص هم في أمس الاحتياج، ويعتمد ١٦ مليون شخص في المعيشة على المساعدة الإنسانية، ولا تزال هذه الأعداد تتزايد. ومن الأمثلة الأخرى على هذه الحلقة المفرغة تزايد عدد النازحين داخليا نتيجة للهجوم الحوثي على مأرب.

إن المكسيك تدين بشدة الهجمات على محطة وقود وحي سكني في مأرب وعلى مجمع أخوان ثابت الصناعي في الحديدة، وكذلك الهجوم على سيارة إسعاف وعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. إننا نشجب أية أعمال تسفر عن وقوع وفيات وإصابات، ولا سيما تلك التي تعوق العمل الجدير بالثناء الذي يقوم به القطاع الطبي. كما تدين المكسيك الهجمات المدبرة ضد أهداف سعودية.

ندعو الميليشيات الحوثية إلى وقف الأعمال العدائية فورا. إن الهجمات على الأهداف المدنية تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي، والتي تعوق جهود السلام وتؤثر على استقرار المنطقة، بالإضافة إلى أنها تتسبب في وفيات وإصابات لا داعي لها. ندعو إلى التحقيق على وجه السرعة في هذه الهجمات وإلى تحديد هوية

الجناة وتقديمهم إلى العدالة. وندعو أيضا إلى وقف جميع عمليات نقل الأسلحة إلى أطراف الصراع.

ونرحب باستضافة السويد والمفوضية الأوروبية للاجتماع الثالث لكبار المسؤولين في المجال الإنساني في ١ حزيران/يونيه. ويسرني في هذا الصدد أن أعلن أن حكومة المكسيك ستساهم بمبلغ ٥٠ ألف دولار في خطة الاستجابة الإنسانية للتصدي لجائحة كوفيد-١٩ في اليمن. ونكرر أيضا دعوتنا للمانحين إلى مواصلة الوفاء بالتزاماتهم.

ونلاحظ بقلق العقبات التي تعترض الإذن بالعمليات الإنسانية، وندعو جماعة أنصار الله والحكومة اليمنية إلى تيسير الوصول دون قيود والتعجيل بتصاريح البرامج الإنسانية.

تؤيد المكسيك جهود المبعوث الخاص الرامية إلى التشجيع على وقف إطلاق النار، وفتح الموانئ والمطارات، والانتقال السياسي في نهاية المطاف. ونذكر بأن وقف العنف وحرية التنقل هما أمران أساسيان للعمليات الإنسانية. إننا نقدر سماع تفاصيل مناقشات المبعوث الخاص مع القيادة الحوثية، وكذلك نتائج اجتماعاته الأخيرة في الرياض وطهران لإحراز تقدم بشأن وقف إطلاق النار والعملية السياسية.

كما نكرر دعمنا لعمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وندرك أن أداء البعثة ضروري للتنفيذ الكامل للاتفاق، الذي يشكل حجر الزاوية لاستقرار المدينة وعمليات الموانئ. ونحث الطرفين، خاصة جماعة أنصار الله، على الحفاظ على تعاون وثيق مع البعثة وضمان حرية تنقلها.

ونرحب أيضا بالاجتماعات التي عقدها المبعوث الخاص مؤخرا مع ممثلي المجتمع المدني. لقد أثبتت المشاركة الكاملة والمتساوية والموضوعية للمرأة أهميتها الحاسمة، على سبيل المثال، في إطلاق سراح المحتجزين. ولذلك، نؤكد أن لا غنى عن المشاركة الاجتماعية الواسعة لنجاح عملية الانتقال السياسي.

وقبل أن نختتم، نود أن نعرب مرة أخرى عن قلقنا إزاء التهديد الذي تشكله ناقلة النفط "صافر". ونأسف لأن جماعة أنصار الله لم تأذن للأمم المتحدة بفحصها، على الرغم من نداء مجلس الأمن. ونؤكد من جديد أن أي حادث سيؤثر بشكل كبير على المدنيين، بمن فيهم الحوثيون أنفسهم.

(*تكلم بالإنكليزية*)

أخيرا وبالتأكيد ليس آخرا، أود أن أعرب عن تقديري لجهود السيد غريفيث الدؤوبة بوصفه المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن. وبالنيابة عن وفد بلدي، أرجو له نجاحا كبيرا في دوره الجديد وأتطلع إلى مواصلة العمل معه بتلك الصفة. وأود كذلك أن أشكر السيد لوكوك على جهوده الدؤوبة وتفانيه وإحساسه بالمسؤولية. وأتمنى له كل النجاح في المستقبل.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن أيضا نشكر مارتن غريفيث ومارك لوكوك على إحاطتيهما. ونرحب ترحيبا حارا بملاحظات السيدة نجيبة النجار الثاقبة. إن نشاطها ضروري لتحقيق السلام الدائم في اليمن.

إن النزاع في اليمن مزيج متعدد الأبعاد ومسموم من قتال متواصل ووضع إنساني كارثي وانهيار اقتصادي، وكلها موجودة في وقت واحد على خلفية جائحة مرض فيروس كورونا. إننا ندين القتال الذي لا هوادة فيه الذي جعل شهر أيار/مايو أحد أكثر الشهور فتكا بالمدنيين في النزاع لعام ٢٠٢١. وكذلك من غير المقبول تأثير القتال على المنطقة، كما تجلى مؤخرا في الهجوم بطائرة بدون طيار على مدرسة في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية. فقد حرمت تلك الهجمات المستمرة، التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي، أكثر من مليوني طفل من التعليم. ونحث الأطراف بقوة على العمل مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة لوضع خطة عمل لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل.

إن إعلان التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية مؤخرا عن إنهاء الهجمات مبادرة تلقى ترحيبا كبيرا، وهي ضرورية لتهيئة بيئة مواتية لعملية السلام. فبدون وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد واستئناف المحادثات السياسية، سيواصل المدنيون في اليمن تحمل

عبء ذلك النزاع. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تفي الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، الذي يطالب بالمرور السريع ومن دون عوائق للإغاثة الإنسانية المحايدة إلى المدنيين المحتاجين. فالمساعدة الإنسانية، في بلد لا تزال معدلات سوء التغذية فيه بين النساء والأطفال الأعلى في العالم، هي الفرق بين الحياة والموت.

وتحقيقا لتلك الغاية، لئن كنا نرحب بتحسين بيئة العمل وزيادة التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية وإعلان برنامج الأغذية العالمي استئناف التوزيعات الشهرية على نحو ٦ ملايين شخص في المناطق التي ترتفع فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي، فإن الحالة لا تزال يائسة بحيث يجب علينا أن نضاعف جهودنا بصورة جماعية. ويجب علينا أيضا أن نولي اهتماما كبيرا لمحنة المهاجرين واللاجئين الذين يعيشون في اليمن أو يستخدمونه كنقطة عبور.

وعلى الرغم من أن الحالة الإنسانية تستدعي اهتمامنا، فإن هناك مسألة أخرى هي الاقتصاد. فانخفاض القوة الشرائية للأسر اليمنية يجعل السلع والخدمات الأساسية غير متاحة للكثيرين. ونردد نداءات وكيل الأمين العام لوكوك لدعم الاقتصاد وندعو إلى رفع القيود المفروضة على الواردات التجارية المدنية.

إن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في اليمن هو استئناف المفاوضات السياسية. ومن أجل أن ينجح ذلك، تدعو الحاجة إلى اكتمال شروط مسبقة معينة.

أولا، يجب أن تشمل العملية السياسية جميع الفئات في اليمن، بما في ذلك النساء ومنظمات المجتمع المدني، التي تضطلع بدور حاسم في الوساطة وبناء السلام على الصعيد المحلي.

ثانيا، يجب أن تأخذ المناقشات في الحسبان تعددية الأصوات الموجودة داخل اليمن وأن تعكسها بما فيه الكفاية.

ثالثا، يجب أن تكون العملية بقيادة يمنية وملكية يمنية. ومن شأن غياب الإرادة السياسية أن يجعل جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام عقيمة.

لقد شددت السيدة النجار على أن اليمن على حافة الانهيار. وكذلك أكدت أن الشعب اليمني يشعر بأن المجتمع الدولي قد تخلى عنه. فيجب أن نضع ذلك في اعتبارنا. ولذلك فإننا نردد تقييم السيد غريفيث بأن الوقت ليس في صالح اليمن.

وقبل أن نختتم، نلتفت إلى مسألة ناقلة النفط صافر. فينبغي ألا تصبح نداءاتنا إلى الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل إحراز تقدم ملموس بشأن تلك المسألة ولتجنب تسييسها مجرد تفاهات. ويجب أن نواصل ممارسة الضغط على الطرفين، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، إلى أن يتم التوصل إلى حل مناسب. فالأثر المحتمل للتسرب أو الانفجار خطير بدرجة لا تسمح لنا بالتسهاهل.

وفي الختام، نشيد بالانخراط الدبلوماسي والالتزام الذي يبديه المجتمع الدولي ومختلف المنظمات الإنسانية تجاه الشعب اليمني. فلا أشك في أن هذا الالتزام، مقترنا بالإرادة السياسية من الأطراف، سيؤدي إلى حل سياسي يحد من الأثر المتعدد الأجيال للنزاع ويؤدي إلى يمن مستقر وسلمي ومزدهر. وكما استنتج السيد لوكوك باقتدار في وقت سابق، فإن الحرب لم تحل شيئا. وقد حان الوقت بالفعل لإعطاء السلام فرصة.

ولا يسعني أن أختتم قبل أن أعرب عن امتناننا الصادق للسيد غريفيث على تفانيه لهذا الملف وللشعب اليمني. إنه سيترك فراغا كبيرا يصعب شغره، إذ أنه سكب فؤاده وروحه في سبيل إيجاد حل. سنفتقده، ونرجو له التوفيق في مهمته المقبلة. وكذلك نشكر السيد لوكوك على جهوده الثابتة وتفانيه وخدمته ونرجو له كل التوفيق إذ يمضي قدما. أرجو لهما معا سلاما عميقا.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما الشاملتين. وكذلك أشكر السيدة نجيبة النجار على مشاركتها ووجهات نظرها. وأرحب بالممثل الدائم لليمن في جلستنا اليوم.

لم تحدث أي تغييرات كبيرة في عملية السلام في اليمن على الرغم من الجهود الدؤوبة والمرنة التي تبذلها المجتمعات الإقليمية والدولية. لقد استمر التصعيد العسكري في الأشهر الأخيرة في أجزاء كثيرة من اليمن، لا سيما في مأرب وتعز والحديدة. ولا يزال الناس يقتلون كل يوم.

ونحن نشاطر الدول الأعضاء الأخرى الرأي بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في اليمن. والمخرج الوحيد هو أن توقف جميع الأطراف الأعمال العدائية العسكرية وأن لا تدخر جهدا في العمل مع المبعوثين الخاصين والشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي لكفالة قبول مقترح السلام الذي تقوده الأمم المتحدة بشأن اليمن.

وفيما يتعلق بالمسألة الإنسانية، نرحب بتحسن العمل الإنساني بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. فقد استأنف برنامج الأغذية العالمي، بفضل التمويل الأخير من المانحين، توزيعاته الشهرية على ٦ ملايين يمني في المناطق التي ترتفع فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي. بيد أن هناك حاجة إلى مزيد من التمويل والتقدم لكفالة التشغيل السلس لأنشطة المعونة واستقرارها في الأشهر المتبقية من هذا العام.

وعلاوة على ذلك، لا تزال زيادة الأعمال العدائية وما تلاها من تشريد وأزمة اقتصادية ونقص في الوقود وانعدام في الأمن الغذائي وتجويع وانتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تشكل شواغل خطيرة. ويعتمد أكثر من ٢٠ مليون شخص على برامج إنقاذ الحياة، كما أن ما لا يقل عن ٣ ملايين شخص، بمن فيهم ١,٥٨ مليون طفل، شردوا داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، تعطل تعليم نحو ١,٤ مليون طفل بسبب إغلاق المدارس في عام ٢٠٢٠ وجائحة كوفيد-١٩.

وإزاء هذه الخلفية، نود أن نكرر نداءنا لإتاحة الوصول الفوري والآمن ومن دون عوائق إلى اليمنيين المحتاجين، لا سيما في الشمال. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على الحاجة الملحة إلى مواصلة رفع الحصار البحري لكفالة إمدادات غذاء ووقود يمكن التنبؤ بها. ويجب على جميع الأطراف أيضا أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني وأن تنفذ القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، بما في ذلك حماية الهياكل الأساسية المدنية، وهو أمر بالغ الأهمية لإيصال المعونة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان كفالة توفير التعليم والخدمات ذات الصلة للأطفال.

وفيما يتعلق بمسألة ناقلة النفط صافر، نؤكد من جديد قلقنا العميق إزاء التهديد الخطير الذي تشكله الناقلة على البيئة والاقتصاد والناس في المنطقة. وهناك حاجة ملحة لتحويل الالتزامات إلى أفعال. وينبغي السماح لفريق الأمم المتحدة الفني بأداء مهامه وإجراء الإصلاحات اللازمة للناقلة دون مزيد من التأخير.

وأخيراً وليس آخراً، نكرر تأكيد دعمنا للتنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض.

وبما أن إحاطة اليوم هي آخر إحاطة يقدمها المبعوث الخاص غريفيث، فإنني أود أن أشكره على جهوده الدؤوبة ومساهماته في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة. وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

السيد الأدب (تونس): في البداية، أتقدّم بالشكر للمبعوث الخاص مارتن غريفيث ولوكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما القيمتين حول تطوّرات الوضع في اليمن. كما أرحّب بمشاركة السيدة نجيبة النجّار التي استمعتُ لمداخلتها بكل اهتمام.

تتواصل الجهود الدبلوماسية من أجل إقناع أطراف النزاع بوقف إطلاق النار واستئناف مسار التسوية السياسية، فلا بديل عن حلّ تفاوضي جامع يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع اليمنيين دون استثناء أو إقصاء أو تهميش.

لقد طالت فترة النزاع وأثبتت الأحداث والمآسي التي أصابت الشعب اليمني أنّ الخيارات العسكرية لفرض الأمر الواقع وتغليب منطق القوّة لم تؤدّ إلّا إلى سقوط المزيد من الضحايا والدمار والتشريد وتهديد حياة الملايين وتقويض فرص السلام. وفي اعتقادنا فإنّه من غير المقبول تواصل هذا الوضع، خاصّة في ظلّ التدهور الخطير الذي تشهده الأوضاع الإنسانية. ومن هذا المنطلق فإنّنا نجدّد دعم تونس لجهود الأمم المتّحدة وإسهامات المجموعة الدولية من أجل

التوصّل إلى إنهاء الصراع وإعادة إطلاق العملية السياسية باتّجاه حلّ سلمي يضع حدّاً لمعاناة الشعب اليمني الشقيق ويحفظ سيادة اليمن واستقلاله ووحدته ويعيد إليه الأمن والاستقرار.

وفي هذا السياق، فإنّنا ندعو الأطراف المتنازعة إلى الانخراط الفعلي في مسار التسوية السياسية، وإعلان وقف شامل لإطلاق النار، ووضع المصلحة العليا لليمن ولشعبه فوق كلّ الاعتبارات. كما نثني على جهود المبعوث الخاص السيد مارتن غريفيث في مواصلة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة وتسهيل قنوات الاتصال لإطلاق العملية السياسية وتعزيز مشاركة المرأة فيها.

وبقدر ما ندين الهجوم المتواصل على مأرب الذي يساهم في مزيد من تعقيد الأوضاع وإحباط الجهود المبذولة لإنهاء الأزمة، ومفاقمة المعاناة الإنسانية، فإنّنا نجدّد التأكيد على ضرورة التزام الأطراف المتنازعة بتحييد المدنيين والمنشآت المدنية واحترام مقتضيات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما يجدّد وفد بلدي، في هذا الإطار، إدانته للهجمات المتكرّرة على أراضي المملكة العربية السعودية واستهداف المدنيين، ويدعو الحوثيين إلى وضع حدّ لمثل هذه التصرّفات.

يعيش اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم، ما فتئت تتفاقم بسبب تواصل العمليات العسكرية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وتعطّل عمليات الإغاثة والنفاذ الإنساني، إضافة إلى تأثيرات جائحة كوفيد-١٩. فحسب التقارير الأممية فإنّ الملايين مهدّدون بالمجاعة، كما أنّ ٥٤ في المائة من مجموع سكان اليمن يحتاجون إلى مساعدة غذائية.

ومن هذا المنطلق، نجدّد دعوتنا إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى مستحقيها دون عوائق، ورفع القيود عن الموانئ وفتح المطارات، وكذلك توفير التمويل المناسب للعملية الإنسانية من أجل مواصلة تنفيذ برنامج المساعدات الإنسانية والاستجابة للاحتياجات الملحّة للشعب اليمني.

اجتمع مجلس الأمن مطلع الشهر الجاري في جلسة خُصّصت لبحث وضع ناقلة النفط صافر (انظر S/PV.8786) وما تمثله من تهديد جدّي بوقوع كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية غير مسبوقة في المنطقة قد تساهم في تعطيل حركة أكثر من ٢٠ ٠٠٠ سفينة تعبر البحر الأحمر كل سنة، مما قد يشلّ أحد أكثر طرق التجارة ازدحاماً في العالم. ومن هذا المنطلق، نجدّد الدعوة إلى استكمال وتيسير الإجراءات الخاصّة بتنقّل الخبراء الأمميين للقيام بالمعاينات الفنية والإصلاحات اللازمة في أقرب الآجال.

في الختام، أتوجّه مجدّداً بخالص عبارات الشكر والتقدير للسيّد مارتن غريفيث على كل الجهود التي بذلها خلال فترة توليه مهام مبعوث خاص على رأس مكتب الأمم المتّحدة في اليمن، وكذلك للسيد مارك لوكوك على جهوده القيمة في المجال الإنساني الذي أصبح للأسف السمة الأبرز لأغلب الأزمات في العالم متمنياً لهما التوفيق والنجاح في مسؤولياتهما القادمة.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ هذا الشهر بكلمة شكر خاصة مقدمي الإحاطات لدينا. وأشكر المبعوث الخاص غريفيث على عمله لإنهاء الحرب في اليمن. فقد أمضى أكثر من ثلاث سنوات في العمل على جمع الأطراف معاً لإنهاء هذا النزاع وتحسين الحالة الإنسانية. وتقدر الولايات المتحدة تعاونها الوثيق مع السيد غريفيث. ونتطلع إلى مواصلة ذلك التعاون وهو يضطلع بدوره الجديد.

وبما أن هذه هي أيضاً آخر إحاطة مقررة يقدمها وكيل الأمين العام لوكوك إلى مجلس الأمن، نود أن نقدم له خالص شكرنا على تسليطه الضوء على أصعب الزوايا في العالم وأكثرها تحدياً. وفيما يتعلق باليمن وخارجه، فقد دافع على مدى السنوات الثلاث والنصف الماضية عن الإنسانية، وأعطى صوتاً لمن هم في أمس الحاجة إليه، ودفع مجلس الأمن إلى العمل. ونتمنى له كل التوفيق في عمله القادم.

ونشكر مقدمة الإحاطة عن المجتمع المدني، السيدة نجيبة النجار، على عملها في الدفاع عن مشاركة النساء والشباب مشاركة مجدية في جهود بناء السلام.

خلال العام الماضي، تفاوض المبعوث الخاص غريفيث على اقتراح من شأنه تخفيف القيود المفروضة على ميناء الحديدة ومطار صنعاء – وهو مطلب حوثي رئيسي – من أجل وقف إطلاق النار وبدء محادثات سياسية شاملة. وقد أعربت الحكومتان السعودية واليمنية عن استعدادهما للالتزام بذلك الاقتراح. وعلى النقيض من ذلك، رفض الحوثيون المشاركة بشكل ملموس في وقف إطلاق النار أو اتخاذ خطوات لحل النزاع المستمر منذ نحو سبع سنوات. ويرفضون حتى مناقشة مسألة وقف إطلاق النار مع المبعوث الخاص غريفيث. بدلاً من ذلك، يمضي الحوثيون في هجومهم المدمر على مأرب.

وفي ٦ حزيران/يونيه، ضرب الحوثيون بقسوة محطة بنزين، ما أسفر عن مقتل ٢١ يمنياً بينهم فتاة صغيرة أحرقت إلى درجة أنه لم يعد يمكن التعرف عليها. إننا ندين هذه الأعمال وغيرها من الأعمال الفظيعة التي يقوم بها الحوثيون، الذين يواصلون إلحاق ضرر دائم لا رجعة فيه بالشعب اليمني. وفي كل يوم يواصل فيه الحوثيون هجومهم في مأرب، فإنهم يتجاهلون دعوات المجلس لهم لوقف العنف والدخول في مفاوضات.

إن تعنت الحوثيين ليس العائق الوحيد أمام السلام الدائم في اليمن. وندعو الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي إلى وضع مصالح الشعب اليمني في المقام الأول وحل خلافاتهم. والوقت عامل أساسي. والشعب اليمني بحاجة إلى حكومة موحدة يمكنها تقديم الخدمات وممارسة القيادة خلال هذه الأزمة. وتستأنف الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي المفاوضات بشأن تنفيذ اتفاق الرياض، ونأمل أن تؤتي تلك المفاوضات ثمارها. ونود أن نشكر الحكومة السعودية على استمرارها في تيسير تلك المناقشات.

وفي الوقت نفسه، لا يزال اليمن واحدة من أكبر حالات الطوارئ الإنسانية في العالم، حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية هذا العام بنحو ٢٠,٧ مليون شخص – أي ٦٦ في المائة من السكان.

ثمة سبيل واحد فقط لمعالجة الأزمة الإنسانية في اليمن بشكل دائم – وهو وقف دائم لإطلاق النار وحل سياسي شامل. وحتى ذلك الحين، يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما شركائنا في الخليج، تكثيف تمويل الاستجابة الإنسانية بدون تأخير. ونحث جميع الأطراف على السماح بحرية تدفق السلع التجارية والإنسانية عبر موانئ البحر الأحمر، وإلا فإن ظروف ٧٠ في المائة من السكان اليمنيين الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون ستتدهور لا محالة.

كما لا يفوتني في هذا السياق أن أذكر ناقلة النفط صافر. وكما سمعنا في وقت سابق من هذا الشهر (انظر S/PV.8786)، فإن مخاطر حدوث تسرب كارثي أو انفجار تزداد يوميا. بيد أنه لم يحرز أي تقدم يذكر منذ الجلسة السابقة للمجلس المكرسة لهذه المسألة (انظر S/2020/721) قبل عام تقريبا. وقد تجاهل الحوثيون دعوة المجلس المتجددة إلى العمل في وقت سابق من هذا الشهر ويواصلون عرقلة تقييم الأمم المتحدة بينما تتعرض الأرواح وسبل العيش للخطر. وندعو الحوثيين إلى السماح للأمم المتحدة بالوصول غير المشروط والآمن للقيام بمهمة التقييم والإصلاح الأولي بدون مزيد من التأخير. وتقع مسؤولية هذه الكارثة الإنسانية والاقتصادية والبيئية الوشيكة على عاتق الحوثيين – الحوثيين وحدهم.

وبالانتقال إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة القادم، أود أن أشير إلى الدور الهام للبعثة في رصد تنفيذ وقف إطلاق النار على مستوى المحافظة الذي تم الاتفاق عليه في ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وبالرغم من التحديات الهامة التي وقعت خلال العام الماضي، ساهم وقف إطلاق النار وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في الحد من العنف في جميع أنحاء المحافظة، وفي سلامة موانئ البحر الأحمر وسير أعمالها جزئيا، مما مكن من استقبال وتفريغ السفن في ظروف تسمح ببعض النشاط الاقتصادي ووصول المساعدات الإنسانية. ونتطلع إلى تجديد ولاية البعثة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما وعلى جهودهما المضنية خلال السنوات القليلة الماضية. وبما أن هذه الإحاطة هي آخر إحاطة يقدمها السيد غريفيث، أود أن أشكره بكل إخلاص على قيامه بعمل مثير للإعجاب في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وأرحب به في منصبه الجديد في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما أرحب ترحيبا حارا وخاصا بالسيدة نجيبة النجار وأشكرها على انضمامها إلينا اليوم ومشاركتها وجهات نظرها الهامة. فهي توضح أن ضمان المشاركة الهادفة لجماعات المجتمع المدني لا يشكل الأمر الصحيح الذي ينبغي القيام به فحسب بل الأمر الحصيف الذي يتعين القيام به.

لقد أصبحنا في مفترق طرق الآن. ومفاوضات الخطة ذات النقاط الأربع مستمرة منذ أكثر من عام. وللأسف، أشار الحوثيون إلى أنهم يرغبون في أن يقتصر الاتفاق على التدابير الإنسانية – أي فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة – قبل أي مفاوضات بشأن وقف إطلاق النار. غير أننا نؤكد أن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني هو بالفعل تدبير إنساني. وهذه أزمة من صنع الإنسان أسفر عنها النزاع المسلح. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، من المرجح أن يموت ٤٠٠ ألف طفل في اليمن دون سن الخامسة جوعا في عام ٢٠٢١، وهي مأساة لا يمكن تصورها. وسيتحمل الحوثيون مسؤولية ثقيلة للغاية إذا استمروا في رفض اتفاق وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وتجاهل الأطراف المستعدة لإبرام اتفاق للسلام. فهذه الفرصة قد لا تتوفر مرة أخرى. وندعو جميع الأطراف إلى الدخول في محادثات غير مشروطة لإنهاء معاناة الشعب اليمني.

وقد سمعنا جميعا من السيدة النجار أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية. وكما فعلنا عدة مرات في مجلس الأمن، ستواصل النرويج الدعوة إلى عملية سياسية شاملة للجميع. وتتمتع النساء ومنظمات المجتمع المدني في اليمن بخبرة كبيرة في التوسط للتوصل إلى هدنة محلية، وإعادة فتح الطرق، وتحرير السجناء. لكنهم ما فتئوا يواجهون عقبات كبيرة أمام المشاركة المجدية في عمليات السلام والأمن، ويتعرضون للمضايقة والتخويف. ويجب أن نمكن أشد المتضررين من النزاع من أن يكونوا في صميم عملية صياغة الحلول. وينبغي ألا تقتصر المشاركة على من يلجؤون إلى العنف. فهناك مجموعات أخرى لها نفوذ مهم في اليمن، بما في ذلك الأحزاب السياسية والقبائل والسلطات المحلية.

كما أن المفاوضات يجب أن تتناول الأسباب الجذرية للنزاع. ويجب أن تكون العملية مملوكة لليمنيين ويقودها اليمن، ويجب على الجهات الفاعلة الإقليمية الاضطلاع بدور هام. ومع مراعاة ذلك، يساورنا بالغ القلق إزاء دلائل على تزايد الاضطرابات وزعزعة الاستقرار في الجنوب. ونحث الأطراف الإقليمية التي تتمتع بنفوذ لدى الأطراف على استخدامه في التوصل إلى حل.

وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر والمطالب الحوثية المتزايدة، من الواضح أنه من غير الواقعي إصلاح السفينة وتشغيلها مرة أخرى بسبب حالتها المتداعية. وحتى لو قامت الأمم المتحدة بإصلاح السفينة، فإنه سيتعين أولا فحصها لتقييم احتياجاتها وحالتها، وعندئذ سيتعين التوصل إلى اتفاق متبادل. وينبغي لنا، كأعضاء في المجلس، أن ندعو قادة الحوثيين إلى التصرف بمسؤولية والتوصل إلى اتفاق. ومن غير المقبول إلقاء اللوم على الأمم المتحدة. ونظرا لأهمية هذه المسألة، يتعين على الأمم المتحدة أن تركز على التخطيط المستدام للطوارئ والحلول الممكنة الأخرى في أقرب وقت ممكن.

ومما يثير الانزعاج أن الحالة الإنسانية لا تزال تشهد تدهورا. ومن الواضح أن عدد الوفيات الناجمة عن مرض فيروس كورونا أقل بكثير من العدد الذي يبلغ عنه، وهناك حاجة ماسة إلى المزيد من اللقاحات في الشمال. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال نقص الوقود يؤثر على الحالة. كما تتواصل التقارير عن وقوع انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني، ولا سيما في مأرب. ويساورنا الفزع بشكل خاص إزاء التقارير التي تفيد بأن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة يجري علنا. وترحب النرويج بإجراء تحليل مفصل لهذا الموضوع في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة. وأكرر ما قاله آخرون، يساورنا بالغ القلق

إزاء التقارير التي تفيد بوقوع هجمات مؤخرا في مأرب، وتسببت في وقوع خسائر في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

وكما أشرت سابقا، نقف عند مفترق طرق للشعب اليمني، وسمعنا أصواتا تدعو إلى السلام – كما فعلنا هذا الصباح. ونأمل أن ينضم المجلس إلينا في مساعينا أيضا.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم للآخرين في تقديم الشكر للمبعوث الخاص مارتن غريفيث على جهوده لأكثر من ثلاث سنوات لضمان السلام في اليمن. ونتطلع إلى العمل معه في منصبه الجديد بوصفه وكيلا للأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقا للإغاثة في حالات الطوارئ، وأشكر أيضا وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته وعمله كرئيس لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة. وأشكر أيضا السيدة نجيبة النجار على إحاطتها وعلى تقديم منظور المجتمع المدني إلى جلسة اليوم.

لقد قوض القتال الدائر في عدة أجزاء من اليمن، بما في ذلك الهجمات المستمرة في مأرب من قبل أنصار الله، آفاق السلام في البلد. وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية المكثفة، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة، لم يتحقق بعد إنجاز كبير لإنهاء الأعمال العدائية. وبمرور كل يوم، تتزايد الخسائر البشرية جراء النزاع، لا سيما بين الأطفال اليمنيين، كما شهدنا مؤخرا خلال الهجمات التي وقعت في مدينة مأرب.

وندعو جميع أطراف النزاع في اليمن إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو خفض التصعيد من أجل تجنب المزيد من المعاناة للشعب اليمني. ومن الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع. إن إطالة أمد الأعمال العدائية لن يفيد أحدا، باستثناء الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة، الذي سيستغل الحالة لمصلحته الخاصة، مما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية والأمنية.

كما نشهد استئناف التهديدات الناشئة من اليمن على السفن التجارية التي تبحر في البحر الأحمر وخليج عدن.

وتشعر الهند بقلق عميق إزاء هذا الاتجاه، الذي لا يهدد المرور الآمن للسفن التجارية فحسب، بل يهدد الأمن البحري في المنطقة ككل أيضاً. كما ندين الهجمات عبر الحدود على المدنيين والبنية التحتية الحيوية للطاقة في المملكة العربية السعودية، مما يهدد الأمن والاستقرار الإقليميين. ومن الضروري تنفيذ حظر الأسلحة المتوخى في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) تنفيذا صارما ورصده بشكل فعال للقضاء على هذه التهديدات في المستقبل.

ولا يوجد حل طويل الأمد للأزمة الإنسانية في اليمن بدون إنهاء النزاع. ويمثل وقف إطلاق النار على مستوى البلد نقطة البداية لوقف الأعمال العدائية بشكل كامل، والهند تدعم بقوة جميع الجهود الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار هذا.

كما أن القيود المفروضة على تدفق السلع الأساسية إلى اليمن والعوائق التي تحول دون الحركة الداخلية للمعونة الإنسانية تزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية. ونقدر تصاريح دخول ميناء الحديدة التي أصدرتها الحكومة اليمنية مؤخرا لناقلات النفط، الأمر الذي سيخفف الضغط على توفر الوقود في البلد. ومن المتطلبات الملحة إيجاد حل مستدام لهذه المسألة يتناول أيضا المعالجة السليمة للإيرادات المتصلة بالنفط.

ولم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن إلا بنسبة ٤٣ في المائة. ونقص التمويل المقدم إلى الوكالات الإنسانية سيؤدي قريبا إلى تقليص عمليات المعونة أو إنهائها. ونشيد باستجابة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في حالات الطوارئ لتمويل سد الثغرات في إيصال المعونة الحيوية، ولا سيما إلى المشردين في مأرب والجوف. غير أن الأمر يتطلب حلا أكثر دواما من خلال التمويل المستمر من المانحين من أجل تمكين استمرار العمليات الإنسانية المنقذة للحياة.

ولا تزال مسألة ناقلة النفط "صافر" من دون حل، ونحث جماعة أنصار الله على توفير إمكانية الوصول المبكر لفريق الأمم المتحدة

وتيسيره لفحص السفينة وإجراء أي إصلاحات أساسية بدون مزيد من التأخير.

ويعتمد الحل السلمي للنزاع في اليمن على الإرادة السياسية للطرفين المتنازعين نفسهما. وتؤدي دول المنطقة دورا رئيسيا في التأثير على الأطراف اليمنية لوقف القتال وتنفيذ مبادرات السلام والمصالحة. كما أن التنفيذ الكامل لاتفاقي الرياض وستوكهولم سيسهم في تحقيق الاستقرار والسلام في اليمن.

وينبغي لمجلس الأمن أن يبعث برسالة قوية وواضحة بشأن ضرورة وقف العنف وبدء المفاوضات السياسية. وتؤيد الهند تأييدا كاملا عملية سياسية يقودها ويملك زمامها اليمنيون وتتضمن المشاركة المجدية للمرأة بهدف التوصل إلى تسوية للنزاع تشمل الجميع ويتم التفاوض عليها سلمياً.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): سيدي الرئيس، أود، من خلالكم، أن أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما بشأن الحالة في اليمن. كما أشكر السيدة نجيبة النجار على شهادتها المؤثرة. فنضالها، على غرار نضال ابنة بلدها الشيخة سعيدة، هو جزء من التاريخ الغني للنضال الذي تقوده النساء اليمنيات. وأرحب أيضا بحضور السفير علي فاضل السعدي في جلسة اليوم.

على مدى ست سنوات من النزاع في اليمن، كانت لدينا لحظات من الأمل، ولكن للأسف، كانت قصيرة الأجل في كثير من الأحيان. إن توقيع اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض وتبادل الأسرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ أَعْطَيَانا الأمل في أن تتخذ الأطراف اليمنية خطوة وطنية إلى الأمام في العملية السياسية لإنهاء النزاع. وللأسف، سرعان ما تلاشت بوادر الأمل هذه مع استئناف الأعمال العدائية، مما يدل على أن الطرفين يؤمنان بالنصر العسكري بدلا من الحل السياسي عن طريق التفاوض.

وفي حين أن يد التحالف الممدودة والمشاركة الدبلوماسية القوية على المستويين الإقليمي والدولي هما سببان حقيقيان لمواصلة الاعتقاد بإمكانية تنشيط محادثات السلام، فإن الهجمات الأخيرة بالقذائف التسيارية والقنابل باستخدام الطائرات بدون طيار التي استهدفت محطة وقود في مأرب مؤسفة للغاية.

وتدين النيجر هذه الهجمات بأشد العبارات. وقد تسببت في الوفاة المأساوية لأكثر من عشرة أشخاص، من بينهم فتاة صغيرة، وخلفت العديد من الجرحى. كما تدين النيجر جميع الجرائم البشعة التي ارتكبت في اليمن ضد السكان المدنيين. وهذا العنف غير مقبول ويتعارض مع القانون الدولي الإنساني؛ إنه يقوض بشكل خطير الجهود الرامية إلى استئناف العملية السياسية في البلد، ويجب أن يتوقف فورا.

وندعو الحوثيين إلى إنهاء هجومهم على مأرب والامتثال لمقترحات التحالف لوقف إطلاق النار. ولا يزال وفد بلدي مقتنعا بأن الحل النهائي والدائم للأزمة في اليمن لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال الحوار. وندعو الحوثيين والحكومة إلى متابعة مقترحات المبعوث الخاص غريفيث.

وعلاوة على ذلك، ندعو المجتمع الدولي والجهات الفاعلة من المنطقة وأعضاء مجلس الأمن إلى مواصلة ممارسة الضغط اللازم للوصول بمحادثات وقف إطلاق النار التي ستضع حدا للمأساة التي طال أمدها في اليمن إلى خاتمة ناجحة في أقرب وقت ممكن. ومن الأهمية بمكان أيضا مواصلة العمل من أجل رفع الحصار الذي يسهم في تدهور الحالة الإنسانية والظروف المعيشية الصعبة أصلا للشعب اليمني.

ومع استمرار الحرب، يستمر الوضع الإنساني في اليمن في التدهور اليوم حيث يصل إلى مستويات لا يمكن للسكان تحملها، نتيجة لجائحة فيروس كورونا، ونقص التمويل لبرامج المساعدة، والقتال المستمر في البلد، وانعدام الأمن الغذائي. واليوم، يعيش أكثر من ٠٠٠ ٥٠ شخص في ظروف شبه مجاعة، ولا يزال ٥ ملايين شخص معرضين للخطر. ولا يمكن إدامة الحصص التموينية التي تُبقي آلاف اليمنيين على قيد الحياة بصورة مطردة بدون تمويل مستدام يمكن التنبؤ به. ولا تزال إزالة العوائق أمام تدفق المعونة الإنسانية إلى البلد،

لا سيما عبر ميناء الحديدة ومطار صنعاء، أمرا حاسما لمنع اليمن من الوقوع في براثن مجاعة واسعة النطاق.

وفيما يتعلق بحالة ناقلة النفط ”صافر“، يأسف وفد بلدي لأن فريق الأمم المتحدة لم يحصل بعد على الضمانات الأمنية اللازمة للوصول إلى الناقلة. إن عدم استجابة الحوثيين للطلبات العديدة من الأمم المتحدة يؤخر بدء تفتيش السفينة ويقربنا حتما من سيناريو تسرب نفطي أو انفجار السفينة. وتتطلب الحالة الراهنة لناقلة النفط ”صافر“ والمخاطر الجسيمة التي ينطوي عليها الأمر اتخاذ تدابير عاجلة لمنع وقوع كارثة من هذا القبيل.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا للسيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك وهما يستعدان لانتهاء مهامهما. ولهما أن يطمئنا إلى أن جهودهما ستكون قد أسهمت بشكل كبير في قضية السلام في اليمن.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. إن الحرب في اليمن مستعرة منذ ست سنوات. ووفقا لتقديرات البنك الدولي، ألحقت سنوات الحرب العديدة أضرارا بالغة بالبنية التحتية في المدن الكبرى في اليمن، مما تسبب في خسائر تتراوح بين ٦,٩ بلايين و ٨,٥ بلايين دولار، وجعل اليمن بلدا فيه رابع أكبر عدد من النازحين في العالم.

إن اليمن مهد رئيسي للحضارتين العربية والإسلامية. ورؤيته يعاني من هذه الصدمة بسبب النزاع أمر مروع حقا. ومع مراعاة الإحاطات السابقة، أود أن أثير النقاط التالية.

يجب أن تتوقف الأعمال العدائية فورا، وأن تؤمن الظروف لعملية السلام في اليمن. إذ خلف الهجوم على مدينة مأرب عددا كبيرا من الضحايا والنازحين المدنيين. وفي محافظتي الحديدة والجوف، أصبح التصعيد الأخير للأعمال العدائية بين الطرفين مسألة تثير قلقا بالغا.

وتبين حالة النزاع في الميدان بوضوح أنه لا يمكن لأي من طرفي النزاع أن ينجح في اتخاذ موقف الفائز الذي يساثر بالغنيمة، وأن استمرار النزاع لا يؤدي إلا إلى مزيد من الخسائر في صفوف المدنيين ضمن الفئات العرقية من الطرفين. وتدعو الصين طرفي النزاع في اليمن إلى الاستجابة لنداء المجتمع الدولي من أجل وقف الأعمال العدائية والعنف فورا لتجنب المزيد من إلحاق الضرر بالمدنيين الأبرياء.

وتدين الصين أي هجمات على المدنيين أو البنية التحتية المدنية، بما في ذلك محطات الوقود والمناطق السكنية والمساجد. وندعو بقوة جميع الأطراف في النزاع إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة، فضلا عن حشد جميع أصحاب المصلحة لتشجيع السلام والحوار وتيسير إطلاق الأطراف في اليمن لمفاوضات سياسية.

لقد قام المبعوث الخاص غريفيث مؤخرا بزيارات متواترة إلى الرياض ومسقط وصنعاء وطهران، وتشاور مع الأطراف المعنية بشأن مبادرة السلام اليمنية. تشيد الصين بجهود المبعوث الخاص. لقد واصلت بلدان المنطقة، بما فيها عمان والكويت، انخراطها مع الأطراف في اليمن. سيركز اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي المنعقد هذا الأسبوع مداولاته على اليمن. وتؤيد الصين جهود دول منطقة الخليج لتخفيف حدة التوتر الإقليمي وتأمل أن تفرز هذه الجهود زخما إيجابيا للتسوية السياسية لقضية اليمن. على أطراف الصراع في اليمن الاستجابة لجهود دول المنطقة والمجتمع الدولي واستئناف المفاوضات السياسية في موعد مبكر.

وترحب الصين في هذا الصدد بالإرادة السياسية التي أبدتها الحكومة اليمنية، وتؤيد نهجا محوره الإنسان، وتبذل قصارى جهدها للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في اليمن. يعاني الشعب اليمني من أزمات متعددة بسبب الجوع والجائحة ونقص الوقود وانخفاض قيمة العملة. وعلى المجتمع الدولي التزام بتقديم المساعدة وإنقاذ الأرواح. لقد زاد في الآونة الأخيرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي من مساعداتها الإنسانية المقدمة إلى اليمن. ونأمل أن تساعد تلك الإجراءات الطارئة على تخفيف معاناة أبناء هذا البلد.

وترحب الصين بموافقة الحكومة اليمنية على السماح بدخول عدة ناقلات نفط تجارية إلى ميناء الحديدة، وعلى قيام المملكة العربية السعودية بتزويد اليمن بالمنتجات النفطية، وستواصل الصين أيضا تقديم المساعدة الإنسانية وفقا للاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني. ونحث أطراف الصراع على ضمان الوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية والواردات التجارية غير المقيدة.

وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر، عقد مجلس الأمن إحاطة إعلامية مخصصة لهذه المسألة في وقت سابق من هذا الشهر (انظر S/PV.٨٧٨٦)، وأصدر بيانا صحفيا بذلك الخصوص. وتحث الصين الحوثيين مرة أخرى على السماح بدخول الفريق الفني التابع للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن لتجنب وقوع كارثة والحفاظ على السلامة الإقليمية والبيئية وسلامة الممرات الملاحية الدولية.

في الختام، أود أن أهنئ المبعوث الخاص غريفيث على تعيينه وكيلا للأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. ونتطلع إلى العمل معه في دوره الجديد في القضايا الإنسانية، بما في ذلك قضية اليمن. وأود أيضا أن أشكر وأشيد بوكيل الأمين العام لوكوك على جهوده الكبيرة ومساهمته على مر السنين في التخفيف من حدة الحالة الإنسانية على الصعيد العالمي وإنجازاته الهامة. نتمنى له كل التوفيق.

السيدة برودهيرست استيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين. أود أيضا أن أشكر السيد غريفيث والسيد لوكوك على جهودهما الدؤوبة بشأن هذه المسألة طوال فترة ولايتهما وأتمنى لهما كل النجاح.

يتعين على الحوثيين أن يصنعوا السلام في اليمن. ونرحب بالتصريحات التي أدلت بها مؤخرا الحكومة الائتلافية، وكذلك بمبادرة السلام لليمن التي قدمتها المملكة العربية السعودية في آذار/مارس. كما نرحب بجهود المبعوث الخاص وجهود الولايات المتحدة وعمان للتوصل إلى حل سياسي.

يجب على الحوثيين التخلي عن الخيار العسكري، الذي لا يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة الشعب اليمني. المدنيون، بمن فيهم الأطفال، هم الذين يدفعون الثمن، وخاصة في مأرب. يجب أن يتوقف ذلك. كما يجب على الحوثيين أن يوقفوا هجماتهم على الأراضي السعودية.

وأود في هذا الصدد أن أدعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل لاستنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. يتعرض الأطفال اليمنيون منذ سنوات للانتهاكات الجسيمة الستة التي حددها مجلس الأمن. إنهم يمثلون ربع الخسائر في صفوف المدنيين في هذا البلد في السنوات الثلاث الماضية. هذا الأمر غير إنساني. ونحن ندين تجنيد واستخدام الأطفال على نطاق واسع من قبل الحوثيين في مأرب، وندعو الحوثيين إلى وضع حد لذلك.

ونطلب أيضا منهم أن يتيحوا للأمم المتحدة إمكانية الوصول الفوري وغير المشروط إلى ناقلة النفط صافر، التي تشكل خطرا بيئيا واقتصاديا وإنسانيا جسيما على البلد والمنطقة بأسرها.

نطلب منهم اختيار طريق التفاوض، والذي من دونه سيتعين على المجلس أن ينظر في التدابير اللازمة. يجب أن يواصلوا اتصالاتهم مع عمان وأن ينخرطوا في حوار بناء مع المبعوث الخاص بغية التوصل إلى اتفاق، والمعروفة معالمه جيدا: إبرام وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد واحترامه على نطاق البلد بأكمله. ينبغي أن يتم وقف إطلاق النار هذا في نفس الوقت الذي يعاد فيه فتح ميناء الحديدة ومطار صنعاء واستئناف المناقشات بشأن الخطوط العريضة للحل السياسي. ويجب أن يشمل هذا الحل مختلف الأطراف اليمنية وأن يتيح مشاركة كبيرة لنساء وشباب اليمن. فلن يؤدي إلى إنهاء الصراع إلا هذا الحل السياسي.

يجب علينا أيضا أن نبذل كل ما في وسعنا لتخفيف معاناة الشعب اليمني في المستقبل القريب، وخاصة بالنسبة لأكثر من ٤ ملايين مشرد. إن خطر حدوث مجاعة واسعة النطاق يتزايد كل يوم. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية والتزام أخلاقي بتجنب مأساة من هذا القبيل.

يجب أيضا بذل كل جهد ممكن لتسريع حملة التطعيم ضد مرض فيروس كورونا وتوفير فرص متكافئة للحصول على هذا اللقاح.

ومن الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن يتم ضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق إلى جميع المحتاجين، ولا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. لا يمكننا أبدا أن نكرر بما فيه الكفاية: يجب أن تظل حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، ضرورة مطلقة. لن تمر انتهاكات القانون الدولي الإنساني من دون عقاب.

إن تحقيق السلام في اليمن أمر ممكن. يجب على الحوثيين اغتنام الفرصة للتوقف عن كونهم المشكلة وأن يصبحوا جزءا من الحل. ويجب عليهم في نهاية المطاف أن يتصرفوا كطرف فاعل مسؤول عن شعب عانى كثيرا. وستظل فرنسا ملتزمة التزاما كاملا بوضع حد لتلك المعاناة ولصالح الحوار وتهدئة الأوضاع في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إستونيا.

أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك والسيدة النجار على إحاطاتهم. وأود أن أعرب عن تقديري للسيد غريفيث على جهوده الدؤوبة وتفانيه في إيجاد حل سلمي للصراع في اليمن. نتمنى له كل النجاح في منصبه المقبل. كما أنني أقدر جهود السيد لوكوك الداعمة للحالة الإنسانية في اليمن، لأن هذه هي المرة الأخيرة التي يطلع فيها مجلس الأمن على هذا البند في دوره الحالي.

على الرغم من حدوث انخفاض نسبي في حدة القتال، من المؤسف أن تستمر الأعمال العدائية والخسائر في صفوف المدنيين، وخاصة عند أخذ جميع الجهود المبذولة لتحقيق وقف إطلاق النار في الاعتبار، وهو ما أيده العديد من أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين. نكرر دعوتنا لجميع الأطراف لوضع حد فوري للأعمال العدائية، بما في ذلك هجوم الحوثيين على مأرب والهجمات التي تُشن عبر الحدود على أراضي المملكة العربية السعودية. يجب على الأطراف أن تبدي استعدادها للتوصل إلى حل وسط وأن توافق على وقف إطلاق نار مستدام وشامل من أجل المضي قدما في عملية سياسية شاملة. ونتطلع إلى مواصلة الجهود الإقليمية بالتعاون الوثيق مع المبعوث الخاص الجديد، حالما يتسلم منصبه.

وقد أُحطنا علما بعناية بالنقاط التي أشارت إليها السيدة النجار. نحن نعتبر أن مشاركة المرأة في جهود السلام مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى، دون خوف من العنف والانتقام، وكذلك دور المرأة في الاستجابة الإنسانية، هي أمر أساسي.

وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتعرض النساء والأطفال لمخاطر الحماية المتعلقة بتدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية. ومما يثير القلق أيضا أن الأطفال ما زالوا يدفعون ثمنا باهظا للغاية بسبب الأعمال العدائية، حيث أن واحدا تقريبا من كل أربعة ضحايا مدنيين في اليمن كان على مدى السنوات الثلاث الماضية من الأطفال.

ندعو جميع الدول إلى الامتثال لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما ندعو إلى المساءلة عن الانتهاكات المزعومة. وندعو حكومة اليمن والحوثيين إلى السماح لفريق الخبراء البارزين بالوصول إلى اليمن.

في الختام، نرحب بالاجتماع الثالث للقادة الذي عُقد في ١ حزيران/يونيه، والذي استرعى الانتباه إلى التحديات الإنسانية المتزايدة التي يواجهها اليمنيون. ونؤيد تماما الدعوات إلى إتاحة وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من دون عوائق، وكذلك ضرورة التوصل إلى اتفاق طويل الأجل بشأن استيراد الوقود والمدخلات التجارية عبر ميناء الحديدة.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أتوجه بالشكر، السيد الرئيس، إلى السيد مارك لوكوك على إحاطته، متمنيا له كل التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة. كما أشكر السيد مارتن غريفيث على إحاطته. وبما أنه سيغادرنا، أتقدم إليه بالشكر والتقدير على كل الجهود التي بذلها ونتطلع إلى العمل معه في مهامه الجديدة، متمنين له كل التوفيق

والنجاح. كما أشكر الأخت العزيزة نجيبة النجار على إحاطتها. وكنا نتمنى أن تتعرض للانتهاكات بحق النساء اليمنيات في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية اللاتي يتعرضن للعنف الجنسي والاعتقال التعسفي والتعذيب. واكتفت فقط بذكر المحرم.

إن ما يواجهه شعبنا اليمني منذ أكثر من ست سنوات مضت جراء انقلاب الميليشيات الحوثية على الدولة والسلطة الشرعية وتطلعات هذا الشعب وخياراته قد أثقل كاهل الوطن والمجتمع اليمني بأسره وكرس معاناة اليمنيين الإنسانية، التي تجسدت في أسوء أزمة إنسانية في العالم، وألقى بظلاله الأليمة على مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية التي يكتوي بنارها أبناء هذا الشعب الذي يواجه تداعيات هذه الأزمة التي خلفتها الحرب الظالمة لهذه الميليشيات.

وتؤكد الحكومة اليمنية مجددا دعمها الكامل للمبادرة الحالية لإنهاء الصراع والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، وجهود الإدارة الأمريكية عبر مبعوثها الخاص، السيد تيموثي لندركنغ، وكذلك ترحيبها بالمبادرة الأخيرة التي اتخذتها المملكة العربية السعودية الشقيقة لإنهاء الأزمة اليمنية.

ونثمن الدور الذي تؤديه سلطنة عُمان الشقيقة، الذي يقوم على وقف إطلاق النار الشامل كأهم خطوة إنسانية تسهم في معالجة جميع القضايا الإنسانية والاقتصادية، ومنها إعادة فتح مطار صنعاء وتسهيل وصول المشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة، وفقا لاتفاق ستوكهولم، واستئناف العملية السياسية لإنهاء هذه الحرب.

كما عبرت الحكومة عن انخراطها الإيجابي وتعاطيها مع هذه المقترحات وجميع تلك الجهود والمساعي الدبلوماسية والسياسية وإبداء المزيد من المرونة وتقديم المزيد من التنازلات الواحدة تلو الأخرى، حرصا منها على حقن دماء اليمنيين وإنهاء معاناتهم الإنسانية المستمرة والوصول إلى سلام شامل ومستدام مبني على مرجعيات الحل السياسي، وهي المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وإزاء دعم وترحيب الحكومة اليمنية لتلك الجهود ورغبتها في تحقيق السلام الشامل وصولا إلى مصالحة وطنية لا تستثني أحدا، قابلت تلك الميليشيات الحوثية هذه المواقف الإيجابية بمزيد من التصعيد والهجوم الوحشي على مأرب، التي باتت تشكل أكبر تجمع للنازحين، وباستمرارها في قصف الأحياء المدنية ومخيمات النازحين في هذه المدينة بالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة من دون طيار ومختلف أنواع الأسلحة الثقيلة،

بما في ذلك استهداف المدنيين والأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية، ورفضها القبول بإعلان الوقف الشامل لإطلاق النار الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة ورحبت به الحكومة اليمنية والتحالف. إن هذا التصعيد، الذي يعكس ما ينطوي عليه سلوك ومواقف هذه الميليشيات من إرهاب ونزعة إجرامية وارتهان للنظام الإيراني بهدف إلى إشعال الفوضى والحروب وخلق الأزمات، يثبت حقيقة مواقفها المتعنتة لإفشال كل المساعي والجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر خلال الأشهر الماضية من أجل إنهاء هذه الحرب ورفع المعاناة الإنسانية عن الشعب اليمني.

وإذ تحمل الحكومة اليمنية الحوثيين المسؤولية الكاملة عن عرقلة وإفشال تلك الجهود والاستمرار في حربها العبثية، ستظل يدها ممدودة للسلام لأنها تؤمن بأن الشعب اليمني العظيم يستحق العيش في أمن وسلام واستقرار وازدهار.

إن الجثة المتفحمة للطفلة ذات الخمسة أعوام التي راحت ضحية استهداف الميليشيات الحوثية محطة وقود في مأرب بالصواريخ البالستية أثناء اصطفاف عشرات السيارات للحصول على الوقود، الذي وصل ضحاياه من المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال إلى ٢١، بالإضافة إلى جريمة قصف المدنيين في مأرب التي تلتها بأيام قليلة. هذه هي الطفلة البريئة التي قتلت في هذا القصف بالصواريخ البالستية، واعتذر عن عرض صورة جثتها المتفحمة.

إن تلك الجرائم شاهد على بشاعة إجرام الميليشيات الحوثية وتعد امتدادا لمسلسل الجرائم المتواصلة والمتعمدة ضد الأحياء السكنية

والأعيان المدنية ومخيمات النازحين في مأرب، بهدف إيقاع أكبر قدر من الضحايا بين المدنيين، وهي رد واضح من أجل إفشال كل الجهود والمساعي المبذولة لإنهاء هذه الحرب.

يجب ألّا ينسينا هجوم الميليشيات الحوثية الوحشي على مأرب فظاعة الأوضاع التي تعاني منها باقي المدن اليمنية، بما في ذلك مدينتا تعز والحديدة اللتان شملهما اتفاق ستوكهولم في العام ٢٠١٨. حيث أن مدينة تعز تقبع تحت الحصار الحوثي منذ أكثر من ست سنوات، ويعاني سكانها صعوبة التنقل أو الحصول على احتياجاتهم الأساسية. أما في الحديدة، المدينة التي يستقبل ميناؤها حوالي ٨٠ في المائة من المساعدات الإنسانية الإغاثية، فالأوضاع الإنسانية فيها أكثر سوءا عما كانت عليه قبل اتفاق ستوكهولم. بل حتى الأوضاع الأمنية والعسكرية تدهورت بشكل كبير وأصبح الحوثيون يستخدمونها لتصنيع الألغام وإطلاق الطائرات المسيرة من دون طيار والقوارب المفخخة التي يستخدمونها لإطالة أمد الحرب وتهديد الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة والملاحة البحرية.

كما تستغل هذه الميليشيات هذا الاتفاق لحشد قواتها والهجوم على محافظتي مأرب والجوف، وتفرض القيود على بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وتشدد الحكومة اليمنية مجددا على أهمية نقل مقر البعثة إلى منطقة لا تخضع لسيطرة الحوثيين لتتمكن من أداء مهامها، بما في ذلك التحقيق في قضية استشهاد ضابط المراقبة في الفريق الحكومي، العقيد محمد الصليحي.

تواجه الحكومة اليمنية كل أشكال التحديات والصعوبات الناتجة عن هذه الحرب وتداعياتها التي لم تكن خيار اليمنيين. وتقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وباقي الشركاء الدوليين للتخفيف من حجم المعاناة بالرغم من النقص في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية.

وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه السخي لمواجهة التحديات الإنسانية والاقتصادية في اليمن، من خلال دعم خطط وبرامج حكومة الكفاءات السياسية لتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتنفيذ المشاريع التنموية، وضرورة وضع آلية لمصارفة الأموال المقدمة من المانحين للعمل الإغاثي في اليمن عبر البنك المركزي اليمني، الأمر الذي سيساعد في استقرار قيمة العملة الوطنية ودعم الاقتصاد الوطني. تواصل الميليشيات الحوثية الاستمرار في تجنيد الآلاف من الأطفال في مناطق سيطرتها والزج بهم بالإكراه

من منازل أسرهم ومن المدارس إلى محارق الموت في مختلف جبهات القتال، تواصل الميليشيات الحوثية الاستمرار في تجنيد الآلاف من الأطفال في مناطق سيطرتها والزج بهم بالإكراه من منازل أسرهم ومن المدارس إلى محارق الموت في مختلف جبهات القتال، وإقامة ما يسمى بالمعسكرات الصيفية لآلاف الأطفال وتغذيتهم بثقافة الكراهية والإرهاب. ونطالب المجتمع الدولي بمغادرة مربع الصمت واستشعار حجم هذه الكارثة والجرائم التي تهدد مصير وحاضر ومستقبل أطفال اليمن في مناطق سيطرة الحوثيين والتحرك لوضع حد لهذا الانتهاك الصارخ وغير المسبوق لكل القوانين والمواثيق الدولية المتصلة بحق الطفولة.

إن التجارب والمعطيات وجولات الحوار السابقة مع الميليشيات الحوثية تؤكد أن هذه الميليشيات لا تفقه لغة الحوار ولا تولي أهمية لمناشدات ودعوات المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر لتلافي الكارثة البيئية والاقتصادية والإنسانية المتوقعة جراء انفجار أو غرق خزان النفط العائم "صافر" أو تسرب النفط منه. وأفشلت هذه الميليشيات خلال السنوات والأشهر الماضية جهود ومساعي الأمم المتحدة لغرض تقييم وإجراء الإصلاحات اللازمة ومعالجة وتفريغ هذا الخزان. وقد تراجعت هذه الميليشيات أكثر من مرة عن التزاماتها، وتستخدم هذا الملف للمساومة والابتزاز.

إن دور ومسؤولية مجلس الأمن مهم وضروري للحيلولة دون وقوع هذه الكارثة الوشيكة التي من شأنها أن تدمر النظم البيئية في البحر الأحمر وتضرب قطاع الأسماك في المنطقة وتلوث آبار المياه وتؤثر على حركة الملاحة الدولية والاقتصاد العالمي. ونطالب هذا المجلس مجددا بممارسة أقصى درجات الضغط على الحوثيين لتجنب وقوع هذه

الكارثة التي ستشكل أكبر كارثة بيئية في تاريخ البشرية وسيتضرر منها ملايين البشر وستدفع ثمنها اليمن والمنطقة والعالم لعقود قادمة.

في الختام، لقد آن الأوان لأن تتوقف أصوات المدافع وأن تُقرع أجراس السلام وأن تغتنم الميليشيات الحوثية فرص إحلال السلام والتعاطي مع المواقف الدولية والمبادرات الأممية والإقليمية لإنهاء هذه الحرب والجلوس على طاولة الحوار من أجل إعلاء مصلحة الشعب اليمني وإنهاء هذا الصراع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. سأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.